الأمم المتحدة S/PV.4429

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٤٢٩

الثلاثاء، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيسة:	الآنسة دورانت	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسى	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	أيرلندا	السيد راين
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الجراندي
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	موريشيوس	السيد جينغري
	النرويج	السيد سترومين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

01-65980 (A)
0165980

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ورواندا، يطلبون فيها دعوهتم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أُرحب ترحيبا حارا بالسيد جان دي ديو موسيو، وزير العدل في رواندا.

بدعوة من الرئيسة، شغل السيد موسيو (رواندا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

وبدعوة من الرئيسة، شغل السيد كوسليوجيتش (البوسنة والهرسك) والسيد ساهوفيتش (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يقرر، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت دعوة القاضي كلود جوردا، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُرحب بالقاضي جوردا وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يقرر، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، دعوة القاضية نافانيثيم بيلاي، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

تقرر ذلك.

أُرحب بالقاضية بيلاي وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يقرر، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، دعوة السيدة كارلا ديل

بونتي، المدعية العامة للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ والمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

تقرر ذلك.

أُرحب بالسيدة ديل بونتي وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وسوف يستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطات إعلامية من الرئيسين والمدعية العامة للمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا.

أعطي الكلمة للقاضي جوردا، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي دعاه المجلس وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، لكي يقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس.

القاضي جوردا (تكلم بالفرنسية): أتشرف كثيرا بمخاطبة المجلس مرة أخرى بوصفي رئيسا للمحكمة الدولية. وكما يعلم الأعضاء، فلقد أظهر زملائي قبل برهة ثقتهم بي مرة أخرى، وسوف أجتهد لكي أثبت جدارتي. كذلك يسعدني أن يكون بجانبي الرئيسة بيلاي والمدعية العامة، السيدة ديل بونتي، ونحن نطلع المجلس على حالة المحكمة الدولية التي أترأسها في لاهاي، ونخطر المجلس بشواغلنا المتعلقة باستمرار نشاطنا في السنوات المقبلة.

في التقرير السنوي الثامن للمحكمة الدولية، الذي تشرفت بتقديمه إلى الجمعية العامة يوم أمس، سوف يجد الأعضاء بيانا شاملا عن الأنشطة والإصلاحات التي قمنا بها في العام الماضي.

واليوم أود أن أسترعي انتباه المجلس بشكل أكثر تحديدا إلى مسألتين أعتقد أهما يستحقان التفكير المتعمق فيهما. المسألة الأولى هي كما يلي: على ضوء الاضطرابات التي شهدناها مؤخرا في كل من دول يوغوسلافيا السابقة، التي تميل الآن أكثر من ذي قبل إلى محاكمة مواطنيها بنفسها، وفي الساحة الدولية، التي أصبحت فيها المعركة ضد الإرهاب – كما يعلم المجلس أكثر مني – أولوية جديدة للدول الأعضاء، أفلا يجب أن نفكر معا في توجيهات مقبلة يتم إعطاؤها إلى المحكمة الدولية؟ والمسألة الثانية – والتي ليست للأسف مسألة جديدة – يمكن صياغتها على النحو التالي: كيف يمكن في أقرب فرصة ممكنة اعتقال جميع المسؤولين السياسيين والعسكريين رفيعي المستوى الذين ما زالوا فارين من وجه العدالة، والذين يُزعم أهم عرّضوا، من خلال جرائمهم، السلم والأمن في البلقان للخطر؟

هذان السؤالان يستحقان طرحهما، كما أرى، في هذه المرحلة التي يدخل فيها قضاة المحكمة، التي هي بالطبع مؤسسة مخصصة، في ولايتهم الثالثة بعد ثماني سنوات الآن من النشاط ويفكرون بشكل شرعي في مواصلة عملهم وإنجازه.

ولكن اسمحوا لي، قبل أن أتشاطر وإياكم الأفكار حول هاتين المسألتين الهامتين، أن أقدم عرضا موجزا عن وضع المحكمة الدولية الراهن والإصلاحات التي تم القيام بها في الفترة قيد النظر.

الإصلاحات الهيكلية والتشغيلية للمحكمة الدولية تفرز نتائجها الأولية وتفضي إلى زيادة كبيرة في نشاطها.

ومما لاشك فيه أن العام ٢٠٠٠-٢٠٠١ سيكون متميزا بتنفيذ الإصلاحات الأربعة الكبرى لهياكل وعمليات المحكمة الدولية.

وبإيجاز، سوف أذكِّر المجلس بأن الإصلاح الأول يسعى بشكل رئيسي إلى التعجيل في الإجراءات. إنه يعطي القاضي دورا أكثر نشاطا أثناء مرحلة ما قبل المحاكمة والمحاكمة نفسها على حد سواء. ومن خلال استخدام قضاة مخصصين يمكن أيضا لهذا الإصلاح أن يزيد قدرة المحكمة الدولية على المحاكمة. ويتم ذلك وفقا للإصلاحات الداخلية.

وأود في هذه المرحلة أن أقدم إلى المجلس شكري الخاص على تحركه بهذه السرعة دعما لهذا الإصلاح الضروري لمستقبل المحكمة، ولاتخاذه القرار ١٣٢٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ من أجل تحقيق هذا الغرض.

والإصلاح الثاني، الذي يتم تنفيذه حاليا، يسعى إلى تحسين تنظيم وعمليات دوائر الاستئناف في المحاكم الدولية، والتي ستواجه قريبا زيادة كبيرة في حجم العمل نتيجة لاتساع أنشطة دوائر المحاكمة. وهذه مسألة اتساق: عند إصلاح دوائر المحاكمة نقوم بإصلاح دوائر الاستئناف أيضا.

والغرض من الإصلاح الثالث هو توفير جهاز دفاع حقيقي للمحكمة الدولية. ولقد كان ضمان توازن المحاكمات أحد الشواغل اليومية للقضاة منذ إنشاء المحكمة. وإلى جانب وجود الدفاع فعليا في قاعة المحكمة يتطلب مثل هذا التوازن أن يكون هناك تنظيم من محامي الدفاع يضمن استقلال الدفاع وأخلاقياته المهنية. وينبغي أن تنشأ رابطة محامين - مثل رابطة دولية للمحامين - في عام ٢٠٠٢ بمجرد استكمال المشاورات اللازمة، ولاسيما مع محامي الدفاع.

والإصلاح الرابع، الذي تم بالفعل تنفيذه، يخص الأجهزة الثلاثة للمحكمة الدولية أي: الدوائر، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة.

وحتى يتسنى التنسيق بين هذه الأجهزة على نحو أوثق في تحديد الأولويات القضائية، وحتى تتسنى إدارة موارد المحكمة الدولية على نحو أفضل، أنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ مجلس تنسيق ولجنة إدارية، واجتمع هذان الجهازان منذ ذلك الوقت عدة مرات.

وباعتماد هذه الإصلاحات، زادت الأنشطة القضائية للمحكمة الدولية. واعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بعد اعتماد قرار مجلس الأمن، بدأ أول ستة قضاة مخصصين العمل في ثلاث محاكمات جديدة. وبالتالي، فإن المحكمة الدولية تستمع لأول مرة في تاريخها إلى أربع قضايا في نفس الوقت. واعتبارا من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، سيبدأ ثلاثة قضاة جدد مخصصين العمل في المحكمة الدولية. وبالتالي، ستعقد في قاعات المحكمة يوميا ست محاكمات في نفس الوقت، مما يمكن المحكمة الدولية من مضاعفة قدرتها في إجراء المحاكمات، كما وعدت المجلس في العام الماضي، وسيمكننا هذا من الانتهاء من إجراءات المحاكم في ٢٠٠٧/٢٠٠٨، رهنا بالتحفظات التي سأذكرها فيما بعد. ومن البديهي أن اعتقال المتهمين واستسلامهم طوعا يجب أن يستمر بمعدل ثابت ليتسنى تحقيق هذا الهدف. ويجب أيضا توفير الموارد اللازمة لدعم عمل القضاة المخصصين على وجه الخصوص. وباعتماد ميزانية السنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣، يبدو أن تحقيق هذا الهدف صعب في هذا الوقت. ومن واجبي أن أُذكّر بذلك. ومع ذلك، فإنه هدف سنحاول تحقيقه: إجراء

ست محاكمات في نفس الوقت اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

ما كانت هذه الزيادة في النشاط القضائي لتتحقق لولا التعاون الوثيق من جانب الدول الأعضاء مع المحكمة الدولية وزيادة مشاركة هذه الدول في اعتقال المتهمين وفي جمع الأدلة. وسأشدد في هذا الصدد على تغيير النظام السياسي في جمهورية كرواتيا، الذي أسفر عن تعزيز التعاون مع المحكمة الدولية. كما أن اعتقال سلوبودان ملوسيفتش وترحيله إلى لاهاي شكّل نقطة تحول تاريخي.

إلا أن روح التعاون الجديدة هذه - ستتناولها قريبا المدعية العامة على نحو أفضل - مع أنها لا تزال غير متسقة، يجب أن تستمر بالنسبة لجميع المتهمين؛ خاصة بالنسبة للسيد كراديتش والجنرال ملاديتش، اللذين لا يزالان فارين بعد ست سنوات من توجيه الاتهام إليهما. يجب أن أذكر ذلك وهذا مجرد مثال واحد. ولا يزال يوجد ٢٩ فارا. وحيث أنني تسلمت تقرير المدعية العامة عن هذا التعاون - ستتكلم المدعية العامة إلى المجلس عن حالة هذا التعاون - فمن الواضح، في ضوء السلطات المخولة إليّ بموجب النظام التأسيسي وقواعد الإثبات والإجراءات، أنني لن أتردد في استرعاء انتباه المجلس رسميا إلى إخفاق الدول المعنية. وينبغي أيضا توسيع هذا التعاون في تنفيذ عقوبات السجن، كما يتوخى النظام التأسيسي.

في ضوء هذه الخلفية الدولية، الأكثر مواتاة للمحكمة، تضاعف في الشهور الأخيرة عدد الذين ألقي القبض عليهم أو استسلموا طوعا، مما أوصل عدد المتهمين المحتجزين في لاهاي إلى ٥٠ متهما. وقد ازداد النشاط في قاعات المحاكمات زيادة كبيرة: صدرت ستة أحكام بحق ١٧ متهما، واتخذت عدة مئات من القرارات أثناء المرافعات. وأصدرت دائرة الاستئناف حوالي ٣٠ قرارا غير نهائي وثلاث فتاوى تتعلق بأهلية سبعة متهمين.

إلا أنني أود أن أعلم المجلس اليوم بالمسألة الثانية التي تقلقني، والتي أرى أنها أهم. تعمل المحكمة بكامل طاقتها - وأعتقد أنني برهنت على ذلك للمجلس اليوم. ولكن المحكمة تواجه واقعا جديدا. ألا ينبغي إعادة النظر في أولوياتها؟

الاضطرابات السياسية التي شهدتها منطقة البلقان في الآونة الأخيرة غيّرت تدريجيا نظرة دول المنطقة إلى المحكمة الدولية. ألا ينبغي أن تدفعنا هذه الاضطرابات السياسية أيضا إلى تغيير رأينا تجاه قدرة هذه الدول على محاكمة بعض مجرمي الحرب في منطقتهم؟ ومن هذا المنظور، ألا ينبغي لنا أن نزيد، مثلا، من تشجيع عمليات المصالحة الوطنية الجديدة التي تعمل دول البلقان على نشرها، كما هو الحال بالنسبة للجان الحقيقة والمصالحة؟

على الساحة الدولية، حيث تتصدر أولويات الدول الأعضاء تدريجيا وبحق أولويات أخرى، لا سيما مكافحة الإرهاب على صعيد عالمي، يتعين على المحكمة الدولية، أكثر من أي وقت مضى، أن تنجز مهمتها بسرعة وعلى نحو مثالي. ويصدق هذا القول بصورة خاصة لأن الرأي العام الذي يتحدى مشروعية ومصداقية المحكمة الدولية، التي طلب منها أن تحاكم متهمين بجرائم مضى على بعضها أكثر من ١٠ أعوام، بدأ يجعل صوته مسموعا.

كما أشرت يوم أمس في الجمعية العامة، أُسلّم بأن بوسعنا إجراء إصلاحات داخلية أخرى لزيادة الإسراع في الإجراءات، وسأكرس نفسي بنشاط لتحقيق ذلك. إلا أنه لا بد من التسليم بأن الإصلاحات الكبيرة الأربعة التي ذكرتها للتو أدت بالفعل إلى تحول جوهري في الإجراءات، ولم يعد بالإمكان إدخال تعديل ملموس عليها دون المساس

بالسمات الأساسية للمحاكمات الجنائية الدولية كما عرّفها المجلس في النظام التأسيسي.

لهذا السبب، ينبغي أن نفكر معا في اتجاهات جديدة تخصص للمحكمة الدولية في السنوات القادمة. واسمحوا لي الآن أن أوجز بعض معالمها.

فكّر قضاة المحكمتين الدوليتين، الذين اجتمعوا في أيلول/سبتمبر الماضي في دبلن بحضور ممثل الأمين العام، السيد هانز كوريل، في الأولويات التي ستخصص للمحكمة الدولية في السنوات القادمة. وفي معرض دراسة نتائج وآفاق مهمتهم بعد ثماني سنوات من النشاط، ناقشوا أولا ما إذا كان ينبغي للمحكمة الدولية – كما يدعو قرار مجلس الأمن ١٣٢٩ (٢٠٠٠)، المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الذي وفّر لنا الدعم الذي مكننا من الإسراع في الإجراءات – أن تركز أكثر على محاكمة المتهمين بجرائم تشكل أخطر انتهاك للقانون والنظام العامين الدوليين، وهي بصورة رئيسية الجرائم التي ارتكبها مسؤولون عسكريون وسياسيون رفيعو المستوى. فهذه الجرائم في نهاية المطاف، هي التي تعرض بصورة رئيسية السلم والأمن الدوليين للخطر. والسيدة ديل بوني، التي تتولى مسؤولية بدء المحاكمات، والتي أود أن أشيد بها هنا، تشاطرنا العديد من شواغلنا المتعلقة بهذ المسألة.

القضايا الأقل أهمية للمحكمة – وإن كنا نحن المجتمعين حول هذه الطاولة متفقين على أن جميع المسائل الجنائية مهمة – يمكن إحالتها، في ظل ظروف معينة، إلى محاكم أخرى، أي تقديمها لمحاكم الدول التي نشأت عن يوغوسلافيا السابقة. وميزة هذا الحل أنه يخفف كثيرا عبء العمل عن المحكمة الدولية، مما يمكنها من إكمال مهمتها حتى في وقت أبكر. فضلا عن ذلك، فإنه سيجعل المحاكمات المتعلقة بالقضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية أكثر شفافية للسكان المحليين ويقدم إسهاما أكثر فعالية في عمليات المصالحة بين شعوب منطقة البلقان.

إلا أننا يجب أن نفهم بوضوح أن المحكمة الدولية حتى تزيد تركيز أنشطتها على توجيه الاتهام للمتهمين من المسؤولين العسكريين والسياسيين رفيعي المستوى ومحاكمتهم، فإن الدول يتعين عليها أن تشارك بنشاط أكبر في إلقاء القبض عليهم ونقلهم إلى لاهاي. ويدرك المجلس، أن بعض المتهمين ما زالوا مقيمين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ويتمتعون بحماية كاملة، في حين لجأ آخرون إلى أراضي جمهورية صربسكا. وإذا أُلقي القبض على كبار القادة هؤلاء في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فمن المؤكد أننا لن نتمكن من إكمال عملنا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. هذا واضح.

وبغية إحالة القضايا الأقل أهمية للمحكمة، لا بد من إعادة هيكلة النظم القضائية لدول يوغوسلافيا السابقة على أسس ديمقراطية. ويجب أن تكون المحاكم الوطنية في وضع يمكنها من أداء عملها باستقلال وحياد تامين مع مراعاة القانون الإنساني الدولي وحماية حقوق الإنسان على النحو الواجب. ويفترض ذلك، في جملة أمور، أن يتم تحت إشراف ممثلي المجتمع الدولي في البلقان، مثلا، إيفاد قضاة أو مراقبين دوليين يشاركون في محاكمات مجرمي الحرب أو يحضرونها، كما يفترض التوسع في برامج تدريب القضاة المحليين والمنفذة بالفعل.

وأنا أعلم أن عملية إعادة بناء النظام القضائي تحرز تقدما طيبا، وأود أن أشدد على أن المحكمة الدولية على استعداد للمساهمة في ذلك. كما أود أن أؤكد على استعدادنا لدراسة ما قد ينطوي عليه تعديل النظام الداخلي وقواعد الإثبات من آثار نتيجة لإعادة تحديد العلاقات بين

المحكمة الدولية والمحاكم الوطنية، بل وعمليات المصالحة الأخرى.

وسأختتم كلامي بالتشديد على أننا كدنا ننتهي من تنفيذ كل الإصلاحات التي نعتبرها حيوية وأنها بدأت تعطي النتائج المنشودة. ولكن، إذا كان لنا أن ننتهي من عملنا في المحكمة الدولية في إطار زمني يتفق مع المهمة التي خولها لنا المجلس، يجدر بنا أن نفكر مجددا – وهذا رأيي الشخصي – وخاصة انطلاقا من الملاحظات المختلفة التي قدمتها للتو.

ومن جانبي، وفي الحدود الدقيقة لصلاحياتي، سأظل تحت تصرف المجلس للتعاون في هذه الممارسة للتفكير والتأمل، بل وفي أي عمل قد يتخذ تبعا لذلك. وأعتقد أنه بعد ثماني سنوات من النشاط المكثف، تبدو عملية التفكير والتأمل هذه مناسبة وحيوية. وعلى أساس هذه العملية يتوقف النجاح النهائي لعملية منقطعة النظير بدأها المجلس، وهي العملية التي سيكون دورها الريادي على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية، التي بات افتتاحها وشيكا الآن أكثر من ذي قبل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضية بيلاي، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي وجه المجلس إليها دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، لكي توافي المجلس بالمستجدات.

القاضية بيلاي (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أقدم للمجلس تقريرا عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأشكر المجلس شكرا خالصا على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبته.

في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حصلنا على تعاون ممتاز من الدول فيما يتعلق بتنفيذ أوامر الاعتقال. وبالتالي، سيكون تركيزي على عمل المحكمة. وبعد ذلك، سأتناول الحاجة إلى زيادة القدرات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ويسرني أن أبلغكم بأنه منذ مخاطبتي المجلس في المرة الأخيرة، تم اتخاذ عدد من الخطوات القضائية والإدارية والإجرائية توطئة لإجراء المحاكمات دون توقف هذا العام. وقد شملت هذه المساعي تغييرا في الإدارة، والانتهاء من الأعمال القانونية قبل المحاكمة، وإنجاز القضايا المتأخرة التي شملت حوالي ٢٠٠ قضية.

ونتيجة لذلك، كانت هناك زيادة كبيرة في عدد المحاكمات. وتجري في الوقت الحاضر سبع محاكمات تشمل ١٧ متهما. وتشغل الدوائر الثلاث جميعها محاكمات متزامنة على أساس نظام مزدوج المسار أو متعدد المسارات، وفي كل من دائرتي المحكمة تجرى محاكمتان وفي الدائرة الثالثة تجرى ثلاث محاكمات. وهذا يأتي نتيجة للقرارات والإجراءات القضائية المتخذة التي تعتمد قبل المحاكمة والمعمول بها في السنوات السابقة. ونحن نرى الآن أثر هذا العمل التحضيري في المحاكمات الجارية. فمن هذه المحاكمات، هناك ثلاث محاكمات مشتركة لعدد يتراوح بين ثلاثة وستة متهمين، وبحكم تعقدات هذه المحاكمات وحجمها، سوف تأخذ وقائعها بالضرورة وقتا أطول. ومع ذلك، ففي خلال فترة السنتين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، يمكن للمجلس أن يتوقع صدور أحكام في قضايا تضم أعدادا كبيرة جدا من المتهمين.

وأود أن أؤكد للمجلس أن جميع قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يقيمون في أروشا طوال الوقت ويعملون على أساس دائم. وساعات عمل المحكمة ساعات نظامية، وعندما لا يكون القضاة في قاعات المحكمة، فإنهم يتداولون ويصدرون القرارات أو يعكفون على صياغة الأحكام. وفي الماضي، كانت هناك فترات من الوقت تتأخر فيها القضايا بشكل غير متوقع، أو لم تكن جاهزة للنظر فيها

كما كان متوقعا، مما تسبب في وجود ثغرات في جدول عمل القضاة. ولم يعد هذا هو الحال. فجدول المحكمة وعطلتها هو نفسه جدول المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد علق القضاة الزائرون من الهيئات القضائية الوطنية على الطابع المرهق لجدولنا، الذي تزداد مشقته نتيجة للظروف الصعبة التي نعمل في ظلها.

أستعرض بإيجاز الآن وضع المحاكمات الجارية حاليا لبيان بعض العوامل التي أدت إلى التأخير في هذه المحاكمات، كما أستعرض بعض الخطوات التي اتخذناها للتعجيل بإنجازها.

في الدائرة الأولى، تجرى في الوقت الراهن محاكمتان. المحاكمة الأولى هي محاكمة الإعلام، وقد بدأت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وأدلى بالشهادة فيها ٣٤ من شهود الادعاء من قائمة تضم ٩٧ شاهدا. وبعد عدة جلسات لبيان الموقف القانوني، تقلص العدد في القائمة إلى أقل من ٥٠ شاهدا، وينتظر أن ينتهي الادعاء من مرافعته بحلول شهر أيار/مايو من العام المقبل. ولكن، لا ينتظر أن تكتمل وقائع هذه القضية قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بالنظر إلى تعقيداتها. والقضية الثانية، طرفاها أب وولده – وهي قضية القس إليزافان نتاكيروتيمانا، الذي أحيل إلينا من الولايات المتحدة – ومن المتوقع أن تكتمل قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وهنا أيضا، استمعنا إلى ١٩ شاهدا من شهود الادعاء، وحددنا عدد الشهود الذين يتعين استدعاؤهم.

أما الدائرة الثانية، فقد واجهت بعض الصعوبات. فهي تشهد قضية كبيرة، تسمى محاكمة بوتاري، وتشمل ستة متهمين، وهناك قضيتان أخريان، يمثل فيهما وزراء حكوميون. بدأت هذه المحاكمات في آذار/مارس ونيسان/أبريل من العام الحالي ولكن انتهت بشكل مفاجئ نتيجة وفاة القاضي الذي يترأس الجلسات، القاضي لايتي كاما، في ٧ أيار/مايو ٢٠٠١ . إلا أنه نتيجة لمسارعة الجمعية العامة إلى انتخاب قاضيين جديدين في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ وتعيين قاض ثالث من قبل الأمين العام في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، أمكن بدء المحاكمات من جديد، دون مزيد من التأخير. لذا، فإن تكدس القضايا أمام هذه المحكمة معناه أن القضاة لن يتمكنوا من النظر في أي قضايا جديدة لمدة عامين على الأقل.

أما الدائرة الثالثة فتنظر في قضية شيانغوغو الكبرى، التي يمثل فيها ثلاثة متهمين، وكذلك قضية سيمانزا . وهنا أيضا، تدخل القضاة بشكل نشط لتقليص عدد الشهود المطلوبين. ونتوقع أن تكتمل القضية القصيرة بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٢، أما قضية شيانغوغو الطويلة فينتظر أن تمتد وقائعها لفترة. ولكن منذ شباط/فبراير ٢٠٠٠، استمرت هذه الدائرة تنظر في القضية العسكرية المتهم فيها العقيد ثيونيستي باغوسورا وثلاثة آخرون، وقد اكتملت الاستعدادات لمحاكمتهم. وتم إصدار سبعة وعشرين قرارا قبل المحاكمة، وكل قرار يقرب القضية أكثر من مرحلة المحاكمة. وهكذا، وبينما توشك المحكمة على الانتهاء من إحدى القضيتين الأخريين المعروضتين عليها، وتستمر في نظر القضية الثانية، فسوف تبدأ في المحاكمة العسكرية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

وفيما يتعلق بالأحكام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ففي ٧حزيران/يونيه من هذا العام، أصدرت الدائرة الأولى أول حكم بالبراءة تصدره هذه المحكمة، ويقضي ببراءة بورغميستري إيغناس باغيليشيما. وقد استأنف المدعي العام ذلك القرار، وبالتالي، قضت الدائرة بالإفراج المشروط عنه وتسليمه إلى فرنسا.

وقد أصدرت دائرة الاستئناف قرارات في استئنافات تتعلق بخمسة مستأنِفين. وقد أكدت جميع هذه القرارات

أحكام الإدانة والعقوبات المحكوم بها، بالرغم من أن حكم الإدانة بجرم الاغتصاب، في قضية موسيما، قد أُبطل بالاستناد إلى أدلة إضافية قدمها المستأنف إلى دائرة الاستئناف. بيد أن هذه القرارات التي أصدرتها دائرة الاستئناف تعتبر، في رأيي إقرارا هاما بأن المحاكمات التي أجرتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا محاكمات عادلة وأنه تم التقيد بمعيار الإثبات دون أي شك معقول لتأكيد الإدانة.

والسؤال الذي طرحه الكثير من أعضاء المجلس عن سبب انخفاض نتاج الأحكام - حكم وحيد هذا العام وثمانية أحكام فقط في الأعوام الأربعة منذ أن شرعت المحكمة في عملها، عام ١٩٩٧. الحقيقة هي أنه لم يكن هناك سوى قضية واحدة جاهزة للمحاكمة في خريف عام ١٩٩٩. أما القضايا الأخرى التي كانت جاهزة للمحاكمة من جانب كل من الادعاء والدفاع في عام ٢٠٠٠ فهي القضايا الجارية حاليا. إلا أنني سأشير بإيجاز إلى بعض الصعوبات التي أعاقت التعجيل بالمحاكمات، وإلى الجهود التي بذلها القضاة والتطورات التي حصلت لتخفيف حالات التأخير وزيادة الفعالية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات القضائية على الصعيد الدولي أكثر تعقيدا من الإجراءات القضائية على الصعيد الوطني، وأننا، خلافا للمحاكم الوطنية، نعتمد على العديد من العوامل التي تخرج عن نطاق سيطرتنا. وتعتبر القضايا في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا معقدة من ناحيتي القانون والوقائع بسبب ما يدعى به من رتبة المتهم ومركزه وما قام من دور.

وقد ركزت استراتيجية المدعية العمومية، منذ البداية، على المتهمين الذين ادُّعي بأنهم كانوا يشغلون أعلى المناصب في القيادة والسلطة وعلى الذين ادُّعي بأنهم قاموا بأبرز الأدوار في الأحداث التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤. وعليه، فإن كثيرا من المتهمين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام، وبعضهم يحاكم حاليا، يشملون رئيس وزراء رواندا الأسبق، ووزراء الحكومة السابقين وضباطا عسكريين من ذوي الرتب العالية وكبار موظفي وسائط الإعلام وشخصيات بارزة. وأن محاكمات المتهمين الذين ادُّعي بأنهم كانوا المخططين لأعمال القتل أكثر تعقيدا وتستغرق وقتا أطول لأنه يتعين إثبات مسؤولية القيادة ولأن نطاق الوقائع قيد البحث أوسع بكثير. ومن ثم، فإن هذه المحاكمات التي أؤكد أنها تنطبق بصفة خاصة على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، تستغرق وقتا أطول من محاكمة متهم ذي مستوى أدنى من المسؤولية.

وهناك عومل أخرى تساهم في إطالة أمد المحاكمات تتمثل في الوثائق الضخمة ومتطلبات الترجمة الهائلة، والعدد الكبير من الشهود والترجمة الشفوية للشهادات التي تحتاج إلى ثلاث لغات: الكينية الرواندية والفرنسية والانكليزية. وتنهمك المدعية العمومية والدفاع في تحقيقات مستمرة. ومن المهم أيضا أن نشير إلى أن الشهود والمحامين، خلافا للمحاكم الوطنية، ليسوا موجودين على مقربة من المحكمة وبالتالي فليس من السهل الاتصال بهم. ويوجد شهود كل من الادعاء والدفاع في رواندا وفي سائر أنحاء العالم. ويتعين إقناعهم بالتطوع للشهادة. ويتعين إجراء مفاوضات مع الحكومات من أجل سفرهم ووثائق السفر وتدابير الحماية. وكل هذه الأمور تستغرق وقتا طويلا وكثيرا ما تؤدي إلى تأجيل المحاكمة.

ويضاف إلى هذه العوامل العقبة المتمثلة في الاضطرار إلى العمل في مركز عمل شاق من الفئة ''ج''. وفي العام الماضي، توفي ستة موظفين بسبب المرض أو الحوادث. والاتصالات البسيطة التي تستغرق ساعة في لاهاي قد تستغرق أياما، وحتى أسابيع، في أروشا. هذه حقيقة لا بد لنا أن نقبل بها.

وقام القضاة من جهة أخرى باتخاذ التدابير اللازمة للتعجيل بالإجراءات. وسوف آتي على ذكر بعضها. وتشمل هذه التدابير توخي السرعة في مرحلة ما قبل المحاكمة، وقد أشار القاضي جوردا إلى ذلك. ونحن نبت في معظم الاقتراحات المتعلقة بالمذكرات القضائية، الأمر الذي يوفر وقت المحكمة وتكاليف السفر لإحضار محامي الدفاع. ويتولى قاض فرد معالجة هذه الاقتراحات. كما ننهمك حاليا في تخطيط جداول أعمال المحكمة في الأجل الطويل، ونمارس قدرا أكبر من السيطرة في قاعة المحاكمة من أجل تقليل الوقت الضائع إلى أدنى حد ممكن. بيد أن اهتمامنا بالكفاءة، يجب أن يتوقف على اهتمامنا بكفالة إجراء محاكمات عادلة، ويجب أن يعطى الدفاع الوقت الكافي للإعداد والاستجواب. وقد قام القضاة، في بعض القضايا، بفرض جزاءات على المناورات المضيعة للوقت، برفض تحمل تكاليف الاقتراحات التافهة، على سبيل المثال. وقد تحسن مستوى الاتصال والتعاون بين مختلف فروع المحكمة كالدوائر والقلم. وهناك حاليا، بالطبع، أحكام السوابق وقرارات الاستئناف التي توفر للأطراف دليلا، مما يؤدي بدوره إلى إعاقة الاقتراحات.

وقد قام قضاة المحكمتين بمناقشة مطولة للمسائل المتعلقة بالكفاءة في حلقتين دراسيتين في أسكوت ودبلن. وكان هناك توافق عام في الآراء على أن حالات التأخير التي تعرضت لها كلتا المحكمتين تحتاج إلى علاج وأن هناك حاجة إلى مزيد من التحكم في عرض الأدلة من جانب الأطراف. ونقوم حاليا بتنفيذ ضوابط أشد على عدد الشهود، وطول الشهادة التي يدلون بها وما إلى ذلك. وقد كان لهذه التدابير أثرها بالفعل وهي من أسباب التعجيل الجدير بالذكر بأنشطة المحاكمات التي نضطلع بها. بيد أن هناك حدودا لما يمكن تحقيقه بالدوائر الابتدائية الحالية الثلاث.

ويذكر المجلس أني عندما تكلمت أمامه في العام الماضي، أعربت عن التزامنا بإنجاز أقصى عدد ممكن من قضايا الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة والموجودين في مرفق الاحتجاز لدينا خلال الولاية الحالية ومدتها أربع سنوات. وكما سبق أن ذُكر، يجري العمل حاليا على محاكمة ١٧ شخصا وهناك ٢٦ محتجزا ينتظرون المحاكمة، منهم أربعة أحيلوا إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الأشهر الثلاثة الماضية. وهنا ٢٢ ظنينا آخرين صدرت بحقهم لوائح اتهام ولا يزالون فارين. وإذا ما ظلت الطاقة الحالية المؤلفة من تسعة قضاة دون تغيير، فلن تتمكن المحكمة من إنجاز محاكمة المحتجزين الحاليين قبل عام ٢٠٠٧. ويعتبر القضاة أن هذا الوضع غير مقبول، نظرا لأن بعض المحتجزين لا يزال ينتظر بدء محاكمته لوقت طويل. وتقتضي المعايير الدولية محاكمة المتهمين دون أي إبطاء لا مبرر له.

وتتفاقم هذه الصعوبات من جراء ما أعلمتني به المدعية العمومية من أنها تتوقع توجيه لوائح اتهام لعدد من المتهمين الجدد يبلغ ١٣٦ شخصا بحلول عام ٢٠٠٥. ولا بد من زيادة طاقة المحكمة حتى يتسنى لنا محاكمة هذه القضايا وفقا للمعايير الدولية المتمثلة في المحاكمة العادلة. ولهذا السبب، قدمت في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ اقتراحا إلى مجلس الأمن بإنشاء مجمع من القضاة المخصصين مماثل للحل الذي توصل إليه المجلس بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا بمقتضى القرار ١٣٢٩ (٢٠٠٠). فإذا ما تمت زيادة طاقة المحكمة بالقضاة المخصصين، وإذا ما قامت المدعية العمومية بتنقيح برنامجها المتعلق بالتحقيقات، فإني أعتقد بأن بإمكان المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن تنجز عملها بحلول عام ٢٠٠٧، بدلا من الموعد المتوقع الذي قدمته في تقريري وهو عام ٢٠٢٣.

إن مجلس الأمن ينظر حاليا في الطلب المتعلق بالقضاة المخصصين. وإني آمل في أن هذا العلاج سيقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كما قدم إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا عندما واجهت حالة مماثلة.

إن تقدم المحاكمات منذ طلبي المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ يمكّنني الآن من أن أعرض على المجلس خطة مستكملة يستخدمها فورا تسعة من القضاة في فترة المقاضاة بمجرد انتخابهم، في دائرتي محاكمة وينقسمون إلى خمسة فروع. ويمكن لهذه الفروع الخمسة أن تبدأ خمس محاكمات جديدة لما بين ١٤ و ١٧ متهما في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠٠٢. وبذا يكون لدينا بالدوائر الثلاث الحالية وهذه الفروع الخمسة ثماني محاكمات تجري في وقت واحد.

وسيضم كل فرع عموما خليطا من القضاة الدائمين والمؤقتين لفترة المقاضاة مما يساعد في كفالة تساوق أحكام المحاكم. وحتى في الحالات الاستثنائية التي قد يعمل بها القضاة المؤقتون وحدهم نرى أن التساوق يستمر من خلال أحكام المحاكم الدائمة. ومن المهم أن يعاد تشكيل نظام القضاة المؤقتين في أسرع وقت ممكن مع مراعاة هدفين هما: استكمال القدرة الحالية على إجراء محاكمات للمتهمين المحتجزين حاليا، واعتبار ذلك تدبيرا ضروريا لمن يتهمهم المدعي العام أو يعتقلهم.

وقد عكفنا مع قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على دراسة الفترة التي استغرقتها تلك المحاكم. ومن دواعي قلقنا أن مرور الوقت قد يؤثر على نوعية الأدلة، وأن التأخير لمدد طويلة يثير شواغل بشأن حقوق الإنسان. ونحن نسلم بأن هذا القرار سياسي ولا يمكن أن يتخذه سوى مجلس الأمن. ويرى قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن التاريخ المحدد لإنجاز ولايتنا ينبغي أن يكون عام ٢٠٠٧، ونرجو أن نحظى بالدعم الذي نحتاجه لتيسير ذلك. وفي غضون ذلك أحث على مواصلة سبل إقامة العدل الأخرى ومنها التشجيع على إجراء المحاكمات على الصعيد الوطني في أماكن الإقامة القانونية للمشتبه فيهم.

ختاما أود أن أسجل تقدير المحكمة للدول لتعاونها بشأن حالات الاعتقال ونقل المتهمين وسفر الشهود، ولاستقبالها للمفرج عنهم والمدانين، وأتوجه بشكر خاص إلى الحكومات التالية: أيرلندا على إسهامها في استضافة حلقة القضاة الدراسية؛ والجمهورية الفرنسية على استقبالها للمفرج عنهم والموافقة على مراقبتهم؛ وجمهورية مالي على استقبالها المدانين. وسيقضي خمسة من المدانين بمن فهم جان كامباندا، رئيس وزراء حكومة رواندا المؤقتة، مدد السجن مدى الحياة المحكوم عليهم بها لفترة ٢٥ عاما، في مالي ابتداء من هذا الشهر.

وأعرب عن تفاؤلي بسبب التصدي الذي جرى ويجري بشكل فعال لكثير من العوامل التي ظلت تعرقل تقدمنا إلى اليوم. وأتوجه بالشكر إلى الأمين العام على ما يقدمه من دعم في هذا الصدد. غير أننا نحتاج إلى مزيد من دعم المجلس. وتشترك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في مسعى تاريخي، فينبغي دعمهما وبقدر متساوٍ. إن أمامنا شوطا طويلا علينا أن نقطعه لتثبيت سيادة القانون الدولي لحماية مبدأي السلام والعدل فهما مبدآن أساسيان. ونحن نحرز تقدما رغم العقبات والإحباطات اليومية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر القاضية بيلاي على إحاطتها الشاملة بشأن عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديل بونتي المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي وجه إليها المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، لتقدم إحاطتها الإعلامية للمجلس.

السيدة ديل بونتي (تكلمت بالانكليزية): أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لأن أقدم إلى المجلس استكمالا عن عمل مكتب الادعاء بالمحكمتين الدوليتين. وفي تقديري أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا شرعتا في أهم مراحل وجودهما، وهما على وشك ابتداء محاكماتهما الجنائية الرئيسية.

ولا يزال أمامنا عمل حاسم كثير في المحكمتين غير أننا نستطيع الآن أن نرى إمكانية إنجاز المحكمتين لولايتيهما. فقد بدأنا النظر فيما يسمى ''استراتيجية الخروج'' لنا. وأنا أعلم بأن المجلس حريص بوجه خاص على التوصل إلى فهم لما يمكن أن تكون عليه سياسة الادعاء في المستقبل، ولكمية العمل الذي يتعين على المحكمتين إنجازه قبل أن تستكملا ولايتيهما.

ورغم الاختلافات الكبيرة بالنسبة لطابع الصراعات وتعقيداتها في القارتين، في نطاق عمليات القتل وفي النطاق الزمني للأحداث، فمن نافلة القول إن تركيزي في الحالتين ينصب على القادة. ويمكن تفسير أي مستوى أدنى للحالات الجارية في النظام إما من حيث تاريخ تطور المحكمتين وإما من حيث صلتها بأفراد أشرار سلوكهم يجذب الاهتمام رغم أنهم ليس لهم وضع رسمي في أي كيان. وبدلا من هذا سأشرح لكم اليوم جانبين من جوانب سياستنا. وهما ينطبقان بقدر متساوٍ على رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

أولا، نحن لم نحقق في كل الجرائم. وانصب تركيزنا على المناطق التي وقعت فيها أسوأ المذابح. ولذا لم تجر تحقيقات متعمقة في كل بلدية أو ''أوبستينا'' في البوسنة ولا في كل ناحية في رواندا. ولكننا أثبتنا أن الإبادة الجماعية في رواندا والتطهير العرقي في البوسنة كانا عملين جنائيين منظمين، تم تنظيمهما مركزيا على أعلى مستوى ونفذا بحماس على الصعيدين الإقليمي والمحلي.

بل إننا، حتى على مستويات القيادة هذه، لا نتعامل مع حفنة قليلة من الأفراد أيا كان ما لدى الجمهور عامة من انطباع حول عدد المهندسين. فمن الآلاف المؤلفة من الأهداف الهامة انتقينا أقل من ٢٠٠ حالة لكل محكمة، بل إننا لا نتوقع محاكمتهم جميعا. ولذا فقد تركت جرائم هامة لا تحصى كي ينظر فيها القضاء الوطني. ولتقدير نطاق الجرائم كان علينا ألا ننظر إلا في النظام القضائي الرواندي الداخلي، حيث نرى في عملية غاشاشا التقليدية أن ٠٠٠ ١١ قضية محلية، يشترك فيها ٠٠٠ ٢٦٠ قاضٍ محلي سوف تنظر على مدى فترة ثلاث سنوات، وفيها ٠٠٠ ١٢٠ من مرتكبي الإبادة الجماعية التي راح ضحيتها ما بين ٠٠٠ ٨٠٠ ومليون شخص خلال أربعة أشهر.

ثانيا، ينبغي ألا يقع المرء في شراك تقسيم المتهمين إلى كبار وصغار. فقد قام عدد من المتهمين قيد التحقيق في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بدور بالغ السوء في وضع بين هذين الطرفين بوصفهم منظمين رئيسيين ومحرضين على مستوى القطاع أو على المستوى المحلي. وكانت لهم صلات وثيقة بقاعدة سلطة مركزية وكانوا مدركين تماما للعمل الجنائي برمته، ولكنهم هو الذين حولوا الخطة باندفاع إلى عمل في مناطقهم وكانت أيديهم ملوثة بالدماء. ففي يوغوسلافيا السابقة يظل بعض هؤلاء الأفراد يشغلون وظائف رسمية وتقف أنشطتهم عقبة أمام عملية السلام. وفي رواندا تفجرت الإبادة الجماعية سريعا في مناطق أجج هؤلاء الناس لهيبها بينما كان القتلى في مناطق أخرى ليس فيها مثل هؤلاء الجناة أقل عددا والمذابح أقل شمولا. وبالنسبة للسكان المحليين والضحايا والناجين منهم، كان هؤلاء الناس هم الذي أنهوا عالمهم وليس

المسؤولون الحكوميون البعيدون الذين رسموا سياسة الإبادة الجماعية الشاملة.

وما لم يقدم هؤلاء القادة المحليون إلى العدالة في كل من رواندا ويوغوسلافيا السابقة، فلن يغفر عامة السكان الماضي وستعاني بالتالي عملية المصالحة وإقرار السلام. ولهذا السبب فإن هذه القضايا جديرة باهتمامي، ولهذا السبب فإن اختيار القضايا للمتابعة ليس بالأمر السهل على الإطلاق. فقد كانت هذه الجرائم على درجة عالية من التنظيم والتوجيه والتنفيذ على عدة مستويات يعتمد كل منها على الآخر.

وقد سبق أن قدمنا الأرقام المتعلقة بالتحقيقات الباقية، وهي ٣٦ تحقيقاً بالنسبة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تشمل ما مجموعه ١٥٠ متهماً، و ١٣٦ تحقيقاً بالنسبة لمحكمة رواندا، تشمل ما مجموعه ١٣٦ متهماً، حيث أن كل تحقيق هناك يتعلق بشخص مستهدف وحيد. بيد أنه لا ينبغي أن يظن المجلس أن تلك الأرقام تقدم صورة لمدعٍ عام متحفز للعمل ويتسع نطاق نظره ليشمل جميع من يحتمل الاشتباه بهم، مهما كانت درجة ضلوعهم. فالأرقام على العكس من ذلك لا تمثل، كما قلت، إلا جزءاً صغيراً من عدد الجرائم أو المشتبه فيهم المحتملين، وكلها تتعلق بجرائم قتل جماعي، أو جرائم قتل متعدد، أو جرائم أخرى في أعلى سلم الجرائم الوطنية أو الدولية. والواقع أننا نستبعد معظم الدعاوى.

وإن كان عدد التحقيقات قد أثار قلقاً عاماً، فهو قلق بشأن الموارد، لأنه لا يمكن أن يكون متعلقاً بالعدالة. ولعل هناك من يقولون إن العالم قد انتقل بعد حوادث ١١ أيلول/سبتمبر إلى مرحلة جديدة، وإن المسألة التي تعنينا اليوم هي الإرهاب وليس الصراعات الماضية. ولا يسعنا أن ننظر على هذا النحو إلى العدالة الدولية. بل إن لدى المجتمع الدولي الآن من الأسباب أكثر مما كان لديه ليعقد عزمه على تعقب المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. فليس من المصداقية ولا من الشرف تقديم الدعم للحرب ضد الإرهاب دون أن يبذل كل ما يمكن لتقديم المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية في رواندا، وعن سريبرينيتسا وغيرها من المذابح. وكما هو الشأن في الحرب على الإرهاب، فإننا نخدع أنفسنا لو اعتقدنا أن ثمة حلاً سريعاً ومنخفض التكلفة يؤدي المهمة على النحو الملائم. ويجب أن تتوافر لدى المحكمتين الوسائل الكافية لأداء المهمة المنوطة بهما، وتستند جميع إسقاطاتنا بشأن عبء العمل المتبقي إلى افتراض أن المحكمتين ستمنحان الموارد التي التمسناها في الميزانيتين المقدمتين للسنتين المقبلتين.

وأعرف أن المجلس عقد في وقت سابق من هذا الشهر مشاورات غير رسمية ليناقش مسألة القضاة المخصصين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد كان بعض ممثلي المحكمة حاضرين ليستمعوا إلى ما يُعرب عنه من آراء، ونقلت إليّ بعض الشواغل المتعلقة بسياسة المحاكمة. واسمحوا لي أولاً بأن أعرب عن تأييدي القوي لتعيين قضاة مخصصين، وذلك لسببين. فيجب أن نزيد قدرتنا على إجراء المحاكمات للمتهمين الذين بقوا رهن الاحتجاز التحفظي لمدد طويلة. كما يجب أن نتمكن من تجهيز القضايا الجديدة في غضون فترة معقولة من الزمن. وهذان مبرران قويان منفصلان لزيادة عدد الدوائر الابتدائية المتاحة.

وأفهم أن المجلس يتعاطف بشكل عام مع الطلب المتعلق بتوفير قضاة مخصصين، ولكني أفهم أيضاً أنه يلزمكم الحصول مني على مزيد من المعلومات بشأن سياستي في المقاضاة.

واسمحوا لي إذن بأن أعطيكم تفاصيل محددة لسياستي فيما يتعلق بالمقاضاة في المحكمة الجنائية الدولية

لرواندا. يوجد خمسة وثلاثون متهماً رهن التحفظ، وقد بُتّ بعض القضايا، وجارٍ محاكمة ١٧ من المتهمين حالياً، وهناك ٢٥ متهماً محتجزونٌ في انتظار المحاكمة. ولا يزال أكثر من ٢٠ متهماً مطلقي السراح، من بينهم شخصيات كبيرة وجدت ملاذا في بلدان خارج رواندا وهي بعيدة عن منال أية ولاية قضائية.

ولا تركز تحقيقاتنا على المناطق الجغرافية برواندا، بل على الأشخاص البارزين في هياكل القيادة الحكومية والعسكرية وفي ميادين العمل الأخرى من قبيل وسائط الإعلام، ورجال الدين، والمفكرين، ودوائر الأعمال التجارية. ولا أمل لتقديم أولئك الأشخاص للعدالة إلا عن طريق المحكمة الدولية، وقد برهنا على قدرتنا على اقتفاء أثرهم. وكثيراً ما تعمل فرقنا المتخصصة في تعقب المجرمين تحت ظروف بالغة المشقة من أجل تحديد مكان أهدافها، ولكن هذا أمر ممكن، ويجري عمله. وقد قبض هذا العام على تسعة متهمين حتى الآن.

وفي الظروف الراهنة، سوف يستغرق مثول المحتجزين الحاليين للمحاكمة في قاعات المحكمة مدة تمتد إلى بعد عام ٢٠٠٥ أو حتى ما بعده. وإضافة إلى ذلك، أشرت في بداية هذا العام إلى أنني أعتزم إنجاز ١٣٦ تحقيقاً جديداً آخر، حتى تكتمل ولايتنا المتعلقة بالتحقيقات قبل نهاية عام ٢٠٠٤. ويبدو أن ذلك البرنامج، الذي يتضمن ٣٠ لائحة اتهام جديدة بحد أقصى في العام، قد سبب بعض الانزعاج، وأرجو ألا يساء فهمه.

وكان الرقم ١٣٦ يمثل أقصى تقدير لعبء عملنا في المستقبل. وهذا الرقم هو عدد التحقيقات، لا عدد المحاكمات. وسوف يؤثر كثير من العوامل فيما إذا كان تحقيق ما سيتمخض عن مقاضاة فعلية. ففي عدد كبير من القضايا تتأكد وفاة المتهمين. ولا تنجح جميع التحقيقات في جمع الأدلة الكافية. ولا يمكن تعقب جميع المتهمين أو اعتقالهم، وسيكون عدد المحاكمات أقل من عدد المقبوض عليهم لأنه كثيراً ما تجري محاكمة مشتركة للمتهمين. ففي إحدى المحاكمات الجارية، تجري محاكمة ستة متهمين معاً. وانطلاقاً من هذا الرقم الأقصى، كان تقديرنا الأصلي أن ١٣٦ تحقيقاً قد تتمخض في أفضل الظروف عن إجراء ٤٥ محاكمة جديدة أو ربما أقل.

فماذا يقابل ذلك من سنين عمل إضافية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؟ بفرض أنه بعد الانتهاء من المحاكمات الرئيسية سوف يمكن تبسيط المحاكمات التالية كثيراً من حيث الإثبات، فربما تنتظرنا أربع سنوات أخرى من أعمال المحاكمة بالنسبة لهذه المحكمة بعد إنجاز الأعمال الجارية. وذلك ما نستطيع أن نتوقعه من برنامجنا الخاص بالتحقيقات. وبإضافة أربع سنوات إلى نهاية عام ٢٠٠٤ نصل إلى نهاية عام ٢٠٠٨.

ونحن في العام الحالي في طريقنا إلى حد كبير للوفاء بأهدافنا المتعلقة بالتحقيقات. فهناك تسعة عشر قضية ستبلغ مرحلة إصدار لوائح الاتهام الآن، و٢١ تحقيقاً آخر في الطريق. وصحيح أن بعض هؤلاء المشتبه فيهم متورطون على الصعيد المحلي، ولكن من المعتقد أن أحد هؤلاء المستهدفين، ولنكتفي بمثال وحيد، تورط في قتل ما بين ٢٠ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ شخص. ويُظهر ذلك حجم الجرائم التي نواصل تناولها في رواندا، حتى في الدعاوى الجديدة.

وبالنسبة للتحقيقات الجارية، سوف نعتمد على التعاون الوثيق من الدول، بما فيها رواندا نفسها. ويتعلق أحد المجالات الجديدة التي نتناولها لها بادعاءات بارتكاب أفراد قوات الجبهة الوطنية الرواندية لجرائم خلال عام ١٩٩٤. وسيتأثر نجاح تلك التحقيقات بشكل خاص بدرجة الدعم الذي نلقاه من الحكومة الرواندية. و لم يتضح

بعد مدى تعاونهم في هذا الصدد. كما نعتزم الابتعاد عن سياستنا في إصدار لوائح الاتهام السرية والأخذ بسياسة تقوم على مزيد من اللجوء لتعميم أوامر القبض العلنية عن طريق إجراء الإشعار الأحمر الخاص بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والاستفادة من برامج منح مكافآت في مقابل تقديم المعلومات المؤدية إلى اعتقالات. ونحن مهتمون بشكل خاص بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد نستكشف مع السلطات في كينشاسا ما إذا كنا نستطيع اقتفاء المشتبه فيهم هناك. ومن الضروري أن نفعل ذلك.

وأرى أن استراتيجيتي في ظل هذه الظروف تبررها تماماً الوقائع. وأنا مطمئنة إلى أن القضايا يجري اختيارها بعناية وعلى الوجه الصحيح للمحاكمة في هذا المحفل الدولي. يضاف إلى ذلك أنه يجري باستمرار استعراض حالات فردية من حيث صلاحيتها، وتعليق هذه القضايا أو وقفها حسب الاقتضاء. ولا يمكن العثور على سبب أو مبدأ يبرر الخروج الجذري عن السياسة القائمة استناداً إلى المصلحة العامة المتعلقة بسير العدالة.

ولكني أرجو أن لا نصل إلى تلك النقطة. والقضاة المخصصون مطلوبون لتناول الأعمال الجارية على وجه السرعة، بغض النظر عن برنامج المحكمة في المستقبل. وإذا زادت قدرة المحكمة لهذا السبب، فسيحدث بالتأكيد خفض زمني كبير في عمر المحكمة. وأتفق مع التقدير القائل بأن المحاكمات الجارية قد يمكن إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، وأنه يمكن تناول المحاكمات المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠٠٨.

ونحن على استعداد في مكتب المدعي العام لاستهداف هذا الموعد، حتى لو كان معنى ذلك تعديل محتوى المحاكمات التالية وإخراجها بناء على ذلك.

ولقد عقدت العزم على معالجة نوعية عمل مكتب المدعي العام وتركيز القضايا. وقد بدأتُ بالفعل في تغيير نهج العاملين معي برمته حتى يصبح التركيز دائما على حسن استخدام الموارد. وعلينا أن نضمن أن تتجه كل الأنشطة سواء في مجال التحقيق أو في مجال الادعاء، بصفة خاصة إلى تلبية احتياجات الدوائر من الناحية القانونية ومن حيث توفير الأدلة. وأنا مصممة على تقديم القضايا بمزيد من الدقة والتركيز أكثر مما كان الحال عليه في الماضي واستكشاف جميع السبل المتاحة للتعجيل بالإجراءات دون أن تفقد عملية المحاكمة جوهر الإنصاف. وإذا فعلنا ذلك، فربما تكون نهاية عام ٢٠٠٨، في تقديري، موعدا واقعيا للاستراتيجية النهائية للمحاكمات في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وإذا انتقلت الآن إلى الموضوعات المحددة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فبإمكاني أن أبلغ المجلس بأننا، في لاهاي، نخطط استراتيجيا أيضا للمستقبل. وبرنامجنا للتحقيقات المعلقة، الذي كشف الستار عنه علنا في عام ١٩٩٩، قيد الاستعراض المستمر. وقد أضيف للقائمة الأصلية التي تضم ٣٦ قضية أربعة تحقيقات تتعلق بكوسوفو ومقدونيا، بحيث أصبح العدد ٤٠ قضية. وقد جرى استعراض حالة هذه التحقيقات في الأسابيع الأخيرة. واستكملت أربعة منها بنجاح؛ وأدرجت أربعة تحقيقات أخرى في قضايا أخرى منظورة حاليا؛ وأوقف النظر في ست قضايا؛ وهناك ١٠ قضايا رئي احتمال ملاءمتها للادعاء على الصعيد المحلي. وهذه القضايا العشر علقت ريثما تستعرض في غضون سنة. ويجري العمل في التحقيقات الستة عشر المتبقية وهي تمول طبقا لأولوياتها. وتضم القضايا الجاري التحقيق فيها والمعلقة معا ١٠٨ متهمين محتملين و ٣٤ متهما جديدا، وقد يكون من المناسب تقديم نصف هذه القضايا تقريبا إلى المحاكم الوطنية. وما زال الأجل النهائي لاستكمال التحقيقات المعلقة عام ٢٠٠٤.

وهناك إمكانية هامة لاستراتيجية خروج للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأعني بذلك، كما

اقترحت لتوي، أن تحال بعض القضايا للمحاكم في يوغوسلافيا السابقة لتوجيه الاتهام. وتنص المادة ١١ مكرر على إحالة القضايا، ولكن هذه المادة لم تستخدم حتى الآن، ومن المشكوك فيه أن تكون هناك إجراءات قضائية مناسبة في المحاكم على المستوى الوطني. فما زال يتعين اتخاذ تدابير كافية لحماية الشهود. ونظرا لأن معظم القضايا من البوسنة والهرسك، فقد اقترحت في سراييفو تكليف محكمة خاصة في البوسنة والهرسك تكون مزودة بمكون دولي أو تطوير محكمة قائمة حاليا من محاكم الدولة للقيام بهذه المهمة الخاصة. وتنظر هذه المحكمة في القضايا المحالة إليها من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إما أثناء ولايتها أو بعد انتهاء هذه الولاية، كما يمكن أن تنظر في حالات جرائم الحرب الحساسة الأخرى، المعروضة حاليا على مكتبي للنظر فيها بموجب مشروع "قواعد الطريق" الذي وضع بعد اتفاق روما في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٦.

إن فكرة تأسيس محفل وطني يتضمن مشاركة قضاة ومدعين دوليين للنظر في قضايا جرائم الحرب لقيت قبولا حسنا لدى مكتب الممثل السامي، ومن رئاسة البوسنة والهرسك ومن بعض الدول. والكثير من الجهد ما زال يتعين بذله لتأسيس الآلية المطلوبة للقضاء والادعاء. ومكتبي على أهبة الاستعداد للمساعدة على تطوير هذه العملية بأية طريقة ممكنة، لأنني أدرك رغبة المجتمع الدولي في رؤية المحكمتين وقد انتهيتا من عملهما في الوقت المناسب. وإذا بدأنا الآن في تكليف محكمة خاصة في البوسنة والهرسك بالمهمة، فالأرجح أن تبدأ عملها بحلول عام ٢٠٠٤، وتصبح قادرة على استجواب المتهمين في القضايا التي حددناها في تحقيقاتنا بوصفها مرشحة مناسبة للادعاء على المستوى الوطني.

ولكنني لست على استعداد لإحالة الادعاء في قضايانا إلى المحاكم الوطنية في حالتها الراهنة. فما برحت قضايا جرائم الحرب تتسم بحساسية سياسية في المنطقة

ولا بد أن يعزز المجتمع الدولي نظم ادعاء ومؤسسات قانونية منصفة. وينبغي أن يكون للأمم المتحدة دور هام عليها أن تؤديه في هذا الصدد.

وعليّ أن أتكلم أيضا عن تعاون الدولة مع المحكمة، الأمر الذي ما برح محفوفا بالمشاكل. والأمر يتطلب وقتا طويلا وجهدا لتحقيق التعاون ونحن لم نحظ حتى الآن بالتعاون الكامل عبر الحدود مع يوغوسلافيا السابقة. ومنذ فترة من الزمن، نظر المجلس في مشكلة عدم تعاون يوغوسلافيا ثم كرواتيا مع المحكمة. وفي العام الماضي أمكنني أن أقرر أن الوضع مع كرواتيا قد تحسن، ولكن التعاون الكامل لم يظهر في الأفق بعد. وفي الوقت الحالي، يمكنني أن أكرر القول إننا تمكنا في بعض المجالات من إحراز تقدم مع الحكومة الكرواتية، إلا أن هناك مجالات ما زال التقدم فيها بطيئا جدا، لا سيما في مجال إصدار الوثائق.

إنني منخرطة في حوار بناء مع زغرب بصفة مستمرة. وقد أعربتُ عن خيبة أملي إزاء عدم اعتقال الجنرال غوتوفينا، وأكدت لي الحكومة أنها ما زالت ملتزمة بالقبض عليه وترحيله إلى لاهاي. غير أن الجنرال غوتوفينا سمح له فيما يبدو أن ينجو من الاعتقال. وأود أن استرعي انتباه المجلس إلى هذا الوضع غير المرضي. وإنني أدعو كرواتيا أيضا إلى أن تتغلب على أي عقبات متبقية وأن تسير بثبات في طريق التعاون التام مع المحكمة.

الصورة تبدو معقدة جدا ومحبطة في كثير من الأحيان بالنسبة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد حققنا بالعمل مع رئيس الوزراء دييندنيتش والسلطات الصربية على المستوى الجمهوري، نتائج طيبة من حيث الاعتقالات والحصول على الأدلة. وكان تقديم سلوبودان ملوسفيتش للمحكمة حدثا بالغ الأهمية وخطوة شجاعة من جانب الحكومة الصربية، ولكن التعاون على الصعيد الاتحادي تعوقه

فيما يبدو اعتبارات تتعلق بالسياسة الداخلية. وعلى الرغم من التصريحات، فإن المؤسسات الاتحادية تعوق أعمال مكتبي. فالتعاون من جانب الدولة لا يبدأ وينتهي بتسليم متهم واحد. إذ نحتاج إلى الحصول على وثائق ومحفوظات وإلى شهود. وعلى الصعيد الاتحادي، يبدو أن الوصول إلى مصادر الأدلة الهامة هذه ممنوع علينا بحجة أنه لا توجد تشريعات محلية تصرح بذلك. وبينما تواصل السلطات الاتحادية اليوغوسلافية الادعاء بأنه لا بد من سن قانون داخلي لكي تتمكن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من التعاون مع المحكمة، فإنني لا ألمس أي جهد من جانبهم لضمان سن مثل هذه القوانين، بل العكس هو الصحيح.

وعلاوة على ذلك، يؤسفني أن أحيط المجلس علما بأن رانكو ملاديتش ما زال مقيما في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحت الحماية الرسمية للجيش اليوغوسلافي. والجنرال ملاديتش، كضابط في الجيش اليوغوسلافي، يتمتع حسبما يقال بالحصانة العسكرية وهو محصن من القضاء الوطني والقضاء الدولي على السواء. ومن باب الاستشهاد بمثال صارخ آخر، لعل المجلس يذكر الجهود التي بذلناها على مدى سنوات حتى الآن للموافقة على ترحيل المتهمين الثلاثة المتهمين بارتكاب جرائم في فوكوفر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، اعتمد المجلس القرار ١٢٠٧ (١٩٩٨) الذي شدد فيه على أنه لا يجوز لأي دولة أن تعتد بأحكام قانونها الداخلي لتبرير تقصيرها في التعاون، مطالبا باعتقال وترحيل المتهمين الثلاثة في فوكوفر.

إلا أن الجيش ما زال يؤويهم بموافقة الحكومة الاتحادية. وبدلا من الامتثال لطلبات مجلس الأمن المحددة، يسمح لأولئك المتهمين بتحدي المحكمة علانية بعرض كتبهم. وقد أصبحت قائمة الأشخاص المطلوبين الذين تؤويهم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أطول من ذي قبل، وبدلا من تقديم السلطات الاتحادية دعما واضحا جليا لحكومة صربيا واتخاذ موقف واضح بالتعاون مع المحكمة، فإنها تبذل كل ما في وسعها لكي توقف أي تعاون ولو محدود من جانب سلطات الجمهورية، التي كانت متعاونة للغاية.

لم تتح لي الفرصة لمخاطبة المجلس منذ اعتقال وترحيل سلوبودان ملوسفيتش. وأود أن أعرب عن امتناني لأعضاء المجلس ولسائر الدول الأخرى، التي لولا مساعدتها ودعمها لترحيل ملوسفيتش لما تحقق ذلك. وفي الأسبوع الماضي، وجهت ضد ملوسفيتش تهمة ثالثة، تشمل جرائم في البوسنة والهرسك، بما في ذلك الإبادة الجماعية. إن دعم الدول له أهمية حيوية لأعمال المحكمتين وأود أن أسجل امتناني أيضا للبلدان التي ساعدتنا مؤخرا في تعقب واعتقال العديد من المتهمين لتقديمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا.

وإذ ننتقل إلى البوسنة والهرسك، فإن أكثر القضايا تعقيدا تظل التعاون مع جمهورية صربسكا. وقد صدر مؤخرا قانون بشأن التعاون، ونتطلع بشغف الآن إلى رؤية النتائج الملموسة لتنفيذه. وفيما يتعلق بسلطات اتحاد البوسنة والهرسك، فقد أكدت التزامها الكامل بالتعاون مرة أخرى عن طريق التعجيل بتحويل أربعة متهمين من كبار هيئة الأركان العسكرية البوسنية إلى لاهاي.

والحجة التي تعتد بها دائما بلغراد وبانيالوكا، وإلى حد أقل زغرب، هي أن التعاون مع المحكمة الدولية يهدد الاستقرار السياسي، ولكن يجب ألا نأخذ هذه الحجة على علاتها. هل من اليسير على اتحاد البوسنة والهرسك أن يحول إلى المحكمة رئيس أركان سابق في الجيش أو جنرالات ما زال الكثيرون يعتبرونهم أبطال حرب؟ ورغم أن السلطات في سراييفو تؤكد الصعوبات السياسية التي قد تنجم عن

تعاونها مع المحكمة الدولية، فهي لا تعتد بذلك كذريعة لعدم التعاون.

في الأسبوع الماضي زرت سكوبيا لكي أبلغ سلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بحالتي تحقيق جديدتين بدأهما مكتبي فيما يتعلق بجرائم حرب يزعم أن جيش التحرير الوطني وقوات الحكومة اقترفتها. والمجلس على بينة من الحالة في ذلك البلد. ورغم أن جميع الأطراف التي اشتركت في الصراعات التي نشبت مؤخرا قد وافقت على أن وجود المحكمة ترك بالفعل أثرا رادعا إيجابيا جدا، فإنني أعترف بأنني يساورني قلق شديد. وحتى الآن لم أمر بأية مشكلة مع أنشطة مكتبي في ذلك البلد. وحصلت على التعاون الكامل من الحكومة إلى الآن وأكد لي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أن بإمكاني أن أعتمد على تعاونهما الكامل فيما يتعلق بأي تحقيق اضطلع به. ولكن الاختبار الحقيقي سيأتي عندما تجري التحقيقات وتثبت الإدانات.

ولهذا، أناشد المجلس أن يواصل دعمه لأعمال مكتبي، وأرجو من المجلس على وجه الخصوص أن يصر على القبض على رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش، فبقاؤهم مطلقي السراح إهانة لسلطة المجلس واحتقار لعملية العدالة الجنائية الدولية برمتها. وإذا كنا جادين في التصميم على إنفاذ حكم القانون على من يرتكبون جرائم الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الإرهاب، وإذا كنا نريد تحقيق استقرار طويل الأجل في البلقان، فلا يمكننا ببساطة أن نسمح لرادوفان كراديتش أو لراتكو ملاديتش أن يفرا من العدالة، ولا يمكننا أن نتكلم بطريقة مفيدة عن اكتمال ولاية المحكمة الجنائية الدولية إلا إذا قُدِما للمحاكمة مع غيرهما في لاهاي.

هذه هي القضايا الرئيسية التي أردت أن استرعي انتباه المجلس إليها. إن إيجاد حلول شاملة وطويلة الأجل للعدالة الجنائية في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا لا يقع ضمن ولايات أو سلطات هاتين المحكمتين الدوليتين. وبوصفي مدعية عامة عيَّنها مجلس الأمن، سأفي بأية ولاية أُكلف بها سعيا إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي معالي السيد جان دي ديو موكيو، وزير العدل في رواندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد موكيو (رواندا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم أمام مجلس الأمن اليوم باسم بلادي، رواندا. وعقب الصعوبات الفظيعة التي تحملتها رواندا عام ١٩٩٤ من إبادة جماعية ومذابح أودت بحياة أكثر من مليون بريء، فإن بلادي، بدعم من المجتمع الدولي، اتبعت طريق المصالحة الوطنية بين جميع الروانديين لإعادة بناء مجتمعنا على أساس من الأخوة والتضامن والعدالة، مع احترام حقوق الإنسان الأساسية.

ثمة كثير من البرامج والأنشطة لتعزيز وتدعيم سيادة القانون والديمقراطية. ولكن لا يمكن أن توجد مصالحة وطنية بدون عدالة. والعدالة هي التي تُمكِّن لا من القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب فحسب، بل من استعادة مجتمع يسوده الأمن والأمان.

وعلى الصعيد الداخلي، احتجز عدد كبير من الأفراد، من بينهم مرتكبو جرائم الإبادة الجماعية. وأصبح الكثيرون يتامى أو أرامل أو مشوهين، وشهدنا جرائم الإبادة الجماعية والمذابح. وحسما لهذه المشاكل، نضطلع بتجربة جديدة بإنشاء نظام العدالة غاتشاتشا، الذي يرتكز على التقاليد الوطنية الرواندية للمشاركة في تحقيق العدالة، ويضطلع فيه السكان - وهم شهود العيان الوحيدون لأعمال

الإبادة الجماعية – بسرد الوقائع وكشف النقاب عن الحقائق والمساعدة على إلقاء القبض على المشتبه فيهم ومحاكمتهم.

أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر بإخلاص جميع البلدان التي تدعمنا في جهودنا لبناء بلادنا من جديد. ولا يمكن لحكومة رواندا أن تواجه بمفردها حالة البلد بعد جرائم الإبادة الجماعية. وترجو رواندا رجاء مخلصا أن يستمر وأن يتعزز الدعم الذي تلقته في الماضي لتقوية قدراتها ولتطوير برامج العدالة والمصالحة الوطنية.

وأود أن أذكر، علاوة على جهودنا ومنجزاتنا الداخلية، أعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وكما ذكر أحد الأشخاص أمس فقط، فإن فظائع عام ١٩٩٤ في رواندا تشكل صفحة من أحلك الصفحات في تاريخ البشرية. والمهمة الأساسية للمحكمة هي مكافحة النسيان والكفاح من أجل تحقيق العدالة، مما سيسهم في المصالحة التي لا غنى عنها في رواندا.

وولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تشكل تحديا: فإن لم يجر تحقيق العدالة في رواندا، وإن استمرت بعض البلدان في إيواء المشتبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية والرجعيين، فلن يتمكن أي شعب في العالم من الشعور بالأمان. بل وفيما يتعدى بكثير أي شعب بمفرده، فإن الحضارة بأسرها يمكن أن تزول. وإن لم يعاقب مرتكبو هذه الجرائم، فستعاني البشرية بأجمعها. فتحقيق العدالة في رواندا سيكون ببساطة انتصارا لحقوق الإنسان. ومن الضروري أن يحاكم أولئك المشتبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية. ولهذا نشيد بأعمال المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فهذه الأعمال يجب أن تستمر وينبغي أن تتعزز. ورغم أن عدد الأحكام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية لا يزال حتى الآن غير كاف، فمما يثلج صدرنا الأعمال التي تنجزها المحكمة. ومن المؤكد أن هذا ليس وقت تخفيض قدراتها؛ بل إنه وقت تعزيز تلك القدرات.

وتؤيد رواندا الجهود الرامية إلى تنظيم خدمات المحكمة. ونرحب بجهود المدعية العامة في إجراء التحقيقات، حتى وإن كان عدد المقبوض عليهم ممن يشتبه في ارتكابهم جرائم الإبادة الجماعية غير كاف، بالمقارنة بعدد المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية المنتشرين في أنحاء العالم. ونؤكد للمدعية العامة تعاوننا الكامل. كما نؤيد زيادة عدد القضاة بغية زيادة عدد القضايا. وفضلا عن ذلك، يسر رواندا بصفة خاصة إعادة تنظيم الجهود والبرامج المتنوعة التي أنشأها السجل. مع ذلك، من المستصوب لهذه الخدمة أن تعلق أهمية كبيرة على الاعتبار التالي.

إن برنامج المعلومات الخاص بالمحكمة والمتعلق بولايتها وأنشطتها، ينبغي أن يصل إلى الأغلبية العظمى من السكان. ويكون ذلك، إن أمكن، عن طريق محطة إذاعة تبث معلومات عن العدالة بصفة عامة. وبهذه الطريقة يمكن للسكان أن يفهموا عمل المحكمة بشكل أفضل.

والمبادرات الرامية إلى تقديم المساعدة للشهود المحتملين ينبغي زيادتها وتوسيع نطاقها لتشمل البلد بأكمله. فرواندا يساورها منذ فترة طويلة، قلق عميق إزاء حالة الشهود قبل وأثناء وبعد المحاكمات. وإعادة تنظيم خدمة حماية الشهود، تستجيب لهذه الشواغل. ويحدونا الأمل ليس فقط في أن تُكفل للشهود بحق سلامتهم البدنية، بل أيضا، وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا ننسى حالتهم الذهنية، وخصوصا أثناء استجوابهم من قبل محامي الدفاع. وحالة الأرامل اللاتي يسقطن مغشيا عليهن على منصة الشهود لهِيَ أبلغ دليل على هذا.

ومن الأمور العاجلة أيضا تمكين من كانوا ضحايا أعمال الاغتصاب وقت الإبادة الجماعية، من الحصول على

أدوية مرض الإيدز. ولنضع نصب أعيننا أهم يموتون ببطء. ونحن نعرف أن من اغتصبوهم، ويُحتجزون الآن في أروشا، يحصلون مجانا على هذه الأدوية.

ونحن نشجع توظيف المحكمة للروانديين. ولكننا في الوقت نفسه، ننادي بتوخي مزيد من الدقة في اختيار الأشخاص المعينين. فهذا من شأنه أن يمنع التقاسم التعسفي للأتعاب فيما بين محامي الدفاع والأشخاص المحتجزين، أو توظيف أشخاص يشتبه في اقترافهم أعمال الإبادة الجماعية، وهو ما ثبت في عدد من الحالات.

وهذه العدالة التي لا غنى عنها لتحقيق المصالحة بين الروانديين، ستكتسب وزنا أكبر لو أن مقر المحكمة كان في رواندا. ونحن ندرك أن من واجبنا تيسير أنشطة المحكمة. إلا أنه من الصعب علينا أن نفهم الرغبة في أن يكون مقر المحكمة في أروشا. والأسباب المذكورة في عام ١٩٩٤ لم تعد تبدو وجيهة الآن. وهناك أسباب عديدة تبرر نقل مقر المحكمة: تخفيض نفقات سفر موظفي المحكمة والشهود؛ وتعجيل وتيرة التحقيقات والمحاكمات - وبخاصة في وقت أوشكنا فيه على بدء جلسات الاستماع المتعلقة بقضية غاشاشا، وسيعرض فيه على المحكمة قدر كبير من المعلومات؛ وإيجاد وعي أفضل بعمل المحكمة فيما بين القطاعات السكانية العريضة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم إسهاما عظيما في سياستنا التي تستهدف الوحدة والمصالحة. ونذكّر بأن العدالة في رواندا تبدو أكثر اتساما بالطابع الأكاديمي مما تتسم بالطابع العقابي.

وسيكون من الصعب جدا التحدث عن العدالة والمصالحة دون التفكير في مسألة تعويض الضحايا. وواجبنا هو أن نكفل تعويض الناجين من الإبادة الجماعية. ونريد أن نرى الضحايا الذين نجوا من عمليات الإبادة الجماعية يشاركون بشكل أوفى في أنشطة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ونأمل على وجه الخصوص في أن يكون للمحكمة ولاية أوسع في اتخاذ قرارات بمنح تعويضات للضحايا.

وأرجو أن تتذكروا أنه في رواندا، وبغض النظر عن الانقسامات النابعة من الخارج، تعرض شعب للقتل وتعرضت أمهات وشابات للاغتصاب، وذُبح الأطفال. وحتى لا يتعرض أي شعب مرة أخرى للذبح في صمت، ساعدونا على مواصلة هذا العمل الذي يستهدف إقامة العدل والوحدة والمصالحة: وإقامة العدل لا تكون فقط بالنسبة للمتهمين بل بالنسبة للضحايا أيضا.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن انتقاد المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يجب أن ينظر إليه على أنه نقد بناء لا على أنه محاولة للتقليل من أهمية العمل الذي يؤديه أفراد شجعان يحرصون على الوفاء بالمهمة الموكلة إليهم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي في البداية أن أهنئك على الطريقة الممتازة التي ترأست بها مداولات مجلس الأمن بشأن عدد من المسائل البالغة الأهمية خلال هذا الشهر. لقد استمع وفد بلادي باهتمام شديد إلى البيانات الاستهلالية التي أدلى بها رئيسا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وكذلك المدعية العمومية، السيدة كارلا دل بونتي.

بالأمس واليوم، ينصب اهتمامنا هنا في الأمم المتحدة على أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، أولا في الجمعية العامة، والآن في مجلس الأمن. ويبدو مما استمعنا إليه حتى الآن أن التقييم السائد هو أن المناخ العام لعمل المحكمة

– وخاصة فيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة – وأداءها الفعلي في غضون السنة الماضية قد تحسنا. ونحن نوافق على هذا الرأي. فالواقع هو أن الحكومات الحالية للبلدان المعنية مباشرة – والتي اضمّنها بلادي بطبيعة الحال – اعتمدت في العام الماضي نهجا بناء وتعاونيا إزاء المحكمة. والمحكمة من جانبها، تعمل على تنفيذ تدابير ترمي إلى تحسين إجراءاتها لجعلها أسرع وأكثر كفاءة، بغية الوفاء بالمهمة المتوخاة لها في المستقبل المنظور.

ومع ذلك، تم التشديد أيضا على أنه ما زال يتعين القيام بالكثير من أجل تحقيق ذلك الهدف. وفي هذا الصدد، كان من بين المسائل التي أثيرت بالأمس واليوم، الحاجة إلى وجود تعاون أكثر تناسقا وشمولا من جانب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع المحكمة. واسمحوا لي، إذن، أن أدلي ببضع تعليقات على هذا الموضوع.

في مناسبات عديدة في الشهر الماضي، تم التأكيد على أعلى المستويات في حكومتنا، بما في ذلك رئيس الدولة ووزير الخارجية والسلطات العليا في صربيا والجبل الأسود، أن التعاون مع محكمة لاهاي يكتسي أهمية حيوية بالنسبة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبلدي على وعي تام بواجباته الدولية في هذا الصدد، وهو ملتزم بالوفاء بها. والحكومة الاتحادية إلى جانب حكومتي الجمهوريتين تبذل جهودا جادة، كما اتخذت عددا من التدابير المحددة، لتعزيز التعاون مع المحكمة. ونقل سلوبودان ميلوسيفيتش إلى لاهاي هو أحد تلك التدابير التي اعتُرف على نطاق واسع بأنها تطور رئيسي ونقطة تحول في هذا الصدد. وهناك عدد من مواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الذين صدرت ضدهم عرائض اتهام تم ترحيلهم إلى لاهاي، فضلا عن بعض الأشخاص المنتمين إلى أماكن أخرى في المنطقة وكانوا مقيمين في يوغوسلافيا. وكانت هناك أيضا حالات مهمة قام فيها عدد من الأشخاص بتسليم أنفسهم طوعا، من بينهم أشخاص لهم صلة بقضية دوبروفنيك، وتم ذلك بتسهيل من السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي الجمهوريتين.

كما أن التعاون مع مكتب المدعية العمومية في بلغراد، فيما نعتقد، يسير على خير ما يرام. فموظفو المكتب يتمتعون تماما بحرية التنقل، وبالقدرة على تأدية واجباتهم دون عائق، بما في ذلك إجراء مقابلات مع الضحايا والشهود. كما شارك محققو المحكمة في إجراء عدد من التحقيقات في إقليم يوغوسلافيا الاتحادية. وما نعتبره بالغ الأهمية في هذه المرحلة هو أن العمل جار بشأن صياغة إطار قانوني داخلي يستهدف تسهيل التعاون مع المحكمة. وهناك قانون يتعلق بالتعاون مع المحكمة وسيكون من شأنه، بمجرد وضعه في صيغته النهائية – وآمل بل وأثق في أن يكون ذلك في القريب العاجل – تنظيم التعاون مع المحكمة بأكثر السبل شمولا.

إن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا ما هو إلا عملية من العمليات، وينبغي فهمه بهذه الصفة.

ولو نظرنا إلى الوراء لنستعرض التطورات التي حدثت خلال الاثني عشر عاما الماضية فسنرى أنه قد حدث تحسن كبير. وأنا على ثقة من أن الحالة ستتحسن أكثر في الفترة المقبلة. وينبغي أن يكون مفهوما أن التعاون هو عملية ذات اتجاهين. وكما ذكر سفير النرويج ببلاغة في الجمعية العامة بالأمس، فإنه من المهم لكي تنجح هذه العملية أن يكون سكان المنطقة على علم تام وفهم عميق لأهمية عمل المحكمة. لذلك، نرى أنه ينبغي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تبذل جهودا متواصلة لتوضيح مهمتها باعتبارها محكمة متوازنة ونزيهة؛ ومن الأهمية البالغة أيضا المحافظة بدقة على دور المحكمة بوصفها

الآلية القضائية المختصة بتحديد المسؤولية الفردية عن الجرائم التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

لقد بذلت بعض المحاولات في مناقشة الأمس حول تقرير المحكمة لربط القضايا التي تنظرها المحكمة بمسائل تتصل بمسؤولية الدولة، وتقع خارج نطاق الولاية القضائية للمحكمة تماما. ومثل هذا النهج لن يساعد الجهود المبذولة لتحقيق مصالحة أوسع نطاقا ولتحسين العلاقات داخل المنطقة. ولن أسهب هنا في وصف المسائل التي تتعلق بأهمية تحسين أداء المحكمة – مثل المسائل المتصلة بقرارات الاتهام غير المعلنة، والتغييرات الكثيرة في النظام الداخلي للمحكمة، أو في التعويضات التي تدفع لمن برأهم المحكمة – نظرا لأني أشرت إلى كل هذه الأمور في الجمعية العامة بالأمس.

وينطبق نفس الشيء على المساهمة التي نود أن نراها من المحكمة في التعامل مع الجرائم التي ارتكبت ضد الصرب وغيرهم من الطوائف غير الألبانية في كوسوفو وميتوهيا منذ نشر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو في ذلك الإقليم في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

غير أنني أود في الختام أن أوضح أنه يتعين على كل المعنيين أن يركزوا اهتمامهم على مسؤولياتهم تجاه المحكمة بدلا من النظر إلى جهات أخرى في البلدان المجاورة. وهذا هو ما نحاول أن نفعله في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نحسِّن قدراتنا على التعامل مع الماضي، ثم نتولى تدريجيا تحمل المسؤولية الكاملة عن القضايا التي ترغب المحكمة في إحالتها إلى السلطات القضائية الوطنية بطريقة تتفق مع مبدأ سيادة القانون. وفي اعتقادي أنه ينبغي أن تصبح هذه الطريقة هي الاتجاه الذي نسلكه في المستقبل فبهذا الأسلوب وحده يمكننا أن نحقق السلام والمصالحة والانتعاش الإقليمي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل البوسنة والهرسك. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوسليوجيك (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): ترحب حكومة البوسنة والهرسك بتقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١، الذي قدمه إلى الجمعية العامة أمس رئيس المحكمة القاضي كلود جوردا، وكذلك بمنجزات المحكمة في العام الماضي. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر رئيس المحكمة القاضي جوردا، والمدعية العمومية السيدة ديل بونتي على رسالتيهما الواضحتين والصريحتين فيما يتعلق بالأعمال الحالية والمستقبلية للمحكمة المعرب عنهما في البيانين المدلى بهما في المجلس.

وتؤيد رئاسة البوسنة والهرسك ومؤسساتها المركزية المشتركة تمام التأييد أنشطة المحكمة ليس فقط بالأقوال وإنما أيضا بالأفعال. ونرى أن المحكمة قد اضطلعت بدور هام في عملية المصالحة وفي صون السلام والاستقرار في بلدنا وفي المنطقة ككل. وننوه مع التقدير وبشكل خاص بعملية إلقاء القبض على سلوبودان ميلوسيفيتش ومحاكمته. ونرى أن هذه العملية تمثل دلالة واضحة على أن المحكمة ستحاكم مقترفي جرائم الحرب ومخططيها الاستراتيجيين على أعلى المستويات فهذا هو دورها الأساسي في رأينا. كما تؤكد حكومة البوسنة والهرسك أن دور المحكمة في إضفاء الطابع الفردي على جرائم الحرب هو شرط مسبق لتحقيق المصالحة بين مختلف الطوائف العرقية في المنطقة.

وعندما خاطبت الجمعية العامة بالأمس أعربت لها أيضا عن توقعاتنا بالنسبة للدور المستقبلي للمحكمة. وخلاصة القول، نحن نرى أن عمل المحكمة سيكون له تأثير

كبير، بشكل مباشر أو غير مباشر، على العمليات التالية في بلدنا وفي المنطقة ككل: عودة اللاجئين والمشردين داخليا؛ والمصالحة بين الطوائف الإثنية وبناء الثقة؛ والأمن والتعاون على الصعيد الإقليمي؛ ومراحل الانتقال في المجالين السياسي والاقتصادي؛ وعمليات التكامل الأوروبية والتنفيذ الكامل لمعايير حقوق الإنسان.

كما قدمت إلى الجمعية العامة عدة مقترحات ترمي إلى تكملة أو تعزيز الأنشطة الحالية للمحكمة. وإذ أخاطب مجلس الأمن اليوم، فإنني أود أن أشدد على أهم المواضيع التي تناولتها بالأمس.

ويتابع الأطراف السياسيون والمواطنون، ولا سيما ضحايا جرائم الحرب وشهودها في بلادي، متابعة دقيقة العمل الذي تقوم به المحكمة، الأمر الذي يبين ما لهذا العمل من تأثير على حياتهم اليومية. لقد عانت أسر عديدة من كل المجموعات الإثنية في المنطقة، وفي بلادي بشكل خاص، الكثير خلال الحرب من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥. وكل حكم عادل تصدره المحكمة يساعد بشكل أو بآخر في تخفيف الآلام والمعاناة لضحايا جرائم الحرب وأسرهم. ويجب ألا ننسى أبدا الفظائع التي ارتكبت في البوسنة والهرسك، والتي تشمل القتل الجماعي، والاغتصاب الجماعي، والتطهير العرقي، بل والإبادة الجماعية - وهي جرائم أثبتت المحكمة حدوثها في أوروبا لأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية في مذبحة سريبرينتشا وقد ضُمّنت في قرار الاتهام ضد ميلوسيفيتش.

وتمثل أنشطة المحكمة الأمل الوحيد لتحقيق العدالة بالنسبة للعديد من أهالي البوسنة والهرسك، لا سيما ضحايا جرائم الحرب وأقاربهم وأصدقائهم. ونتوقع أيضا أن يؤدي العمل الذي تقوم به لجنة الحقيقة والمصالحة في البوسنة والهرسك إلى تكملة أنشطة المحكمة.

ومع ذلك، فإننا نشعر بخيبة أمل شديدة وقلق بالغ إزاء حقيقة أن ٢٦ من مجرمي الحرب الذين صدرت ضدهم قرارات اتهام علنية ما زالوا مطلقي السراح. ويجب ألا ننسى أن سلوبودان ميلوسيفيتش لم يسلّم إلى المحكمة إلا بعد أن فشل برنامجه السياسي وبعد أن خسر الانتخابات الرئاسية. وحقيقة أن ٢٦ من المتهمين علنا بارتكاب جرائم حرب في البوسنة والهرسك، خصوصا رادوفان كاراديتش وراتكوميلاديتش وكثيرون غيرهم في المنطقة، ما زالوا مطلقي السراح، بل وبوسعهم التأثير على التطورات السياسية والاقتصادية - تدل على أن برامجهم السياسية القائمة على أساس ''الأقاليم المطهرة عرقيا'' ما زالت قائمة.

لقد خسر غلاة التطرف القوميون في المنطقة الانتخابات الأخيرة. وأخفوا مؤقتا أهدافهم ''وقت الحرب'' أساسا بسبب الضغط الدولي والخوف من أنشطة المحكمة. ومع ذلك، فإن بقاء ٢٦ من المتهمين والعديدين غيرهم ممن نظموا عمليات التطهير العرقي مطلقي السراح يعني وجود البذور لاندلاع صراعات جديدة وعنف متجدد في المنطقة. وقد بينت دلالات الاضطرابات العامة الأخيرة في المنطقة بشكل واضح أن القوميين المتطرفين يعارضون بقوة عمل المحكمة. وهم يقولون علنا إنه ينبغي للمحكمة أن تحاكم ''مجرمي الحرب الآخرين'' بدلا من الاتهام ''الظالم'' ''لأبطالنا''.

واليوم، توجد بيئة سياسية متغيرة في جنوب شرقي أوروبا تتجلى في التعاون المحسَّن بين المحكمة ودول المنطقة. ومع ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتجاهل حقيقة أن الأغلبيات البرلمانية في كل من البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بعمل المحكمة هي أغلبيات هشة. لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم عمل المحكمة، سياسيا وماليا على حد سواء، وأن يؤكد مرارا وتكرارا على أن أنشطة المحكمة تقوم

على أساس حقوق الإنسان وسيادة القانون الإنساني الدولي، مما يحول دون حدوث أي تلاعب سياسي بعمل المحكمة.

ومن الأهمية بمكان أن يضطلع المجتمع الدولي بدور رائد في إلقاء القبض على مجرمي الحرب الذين صدرت بالفعل قرارات اتهام ضدهم. وسيكون ذلك في نفس الوقت دليل على مصداقيته في المنطقة. واستعداده لإيلاء أقصى أولوية لعملية إلقاء القبض على هؤلاء المتهمين سيكون دليلا على التزامه بالقيم الأخلاقية والأدبية المقبولة عالميا.

إن مجرمي الحرب والإرهابيين هم من حيث المبدأ من طينة واحدة، ولقد أظهر التحالف ضد الإرهاب أنه يمكن تنظيم أعمال منشقة ضد الإرهابيين الذين يقترفون أعمالا وحشية ضد المدنيين الأبرياء من أجل تحقيق أهدافهم السياسية. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى لإنشاء تحالف مماثل يقترن بعمل المحكمة وتشترك فيه المؤسسات المحلية والمنظمات الدولية في كفاح عادل ضد مجرمي الحرب في جنوب شرقي أوروبا.

إننا ندرك أن الكثير من مجرمي الحرب المشتبه فيهم في المنطقة ينبغي محاكمتهم إما من جانب المحكمة الدولية أو المحاكم الوطنية المأذون لها بذلك. وترحب حكومة البوسنة والهرسك بمبادرة المحكمة بالنظر في بعض القضايا من قبل النظم القضائية المحلية، تحت إشراف المحكمة الدولية، مما يعني أن محكمة البوسنة والهرسك، التي أنشئت بموجب قرار الممثل السامي، ينبغي أن تكون المؤسسة الأولى في البلد التي تصدر تفويضا بهذه المهمة.

وتخطط الأمم المتحدة لإنهاء بعثتها الحالية في البوسنة والهرسك بنهاية العام المقبل. ويجري إعداد خطط لنقل أنشطة الأمم المتحدة إلى منظمات إقليمية أخرى نشطة بالفعل في البلد. وموقف حكومة البوسنة والهرسك هو أن محاكمة مجرمي الحرب المتهمين في المنطقة يجب أن تظل من مسؤولية الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالأهمية العالمية لولاية المحكمة الدولية بعد الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. والملاحظات والمقترحات التي أعربتُ عنها باسم حكومة البوسنة والهرسك في هذا الخطاب إليكم اليوم ينبغي أن تبرر هذا الموقف.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): كما اتفقنا في مشاوراتنا السابقة، ستأخذ بقية هذه الجلسة شكل حوار تفاعلي. ونتيجة لذلك لم تُعَد قائمة بالمتكلمين من أعضاء المجلس. وأود أن أدعو أعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء بتعليقات أو توجيه أسئلة إلى القاضي جوردا والقاضية بيلاي والسيدة دل بونتي أن يبينوا ذلك للأمانة العامة من الآن فصاعدا.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): إنني لم أقصد أن أكون أول المتكلمين، ولكني أجد أنه إذا لم يرفع المرء يده بسرعة شديدة فقد ينتهي الأمر به إلى أن يصبح آخر المتكلمين.

سيدتي الرئيسة، أود أن أشاركك في توجيه الشكر الجزيل إلى القاضي جوردا، والقاضية بيلاي والسيدة دل بونتي على الإحاطات الإعلامية التي قدموها إلينا. ومن الواضح أن ما يقومون به من عمل في غاية الأهمية. وأعتقد أنه عندما يُكتب تاريخ القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، سيقال إن هاتين المحكمتين الجنائيتين نقلتا بصورة ما مشارف الحضارة الإنسانية، لأنهما وضعتا حدا لثقافة الإفلات من العقاب وأظهرتا بوضوح أن البشرية عادت لا تقبل بأنواع السلوك البربري التي شهدناها في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

ونظرا لأهمية ما تقوم به هاتان المحكمتان الجنائيتان من عمل، من الواضح أننا نحتاج إلى أن نفكر بعمق وباجتهاد في كيفية سير أعمالهما. ويسرني أنه عندما تكلم

القاضي جوردا إلينا في وقت سابق، بدأ ملاحظاته بقوله إنه يود أن يدخل في تأمل متعمق، وطرح بعض الأسئلة في ذلك السياق. وبهذه الروح سأحاول أن أعلق على العروض وأن أطرح بعض الأسئلة.

والمشكلة الوحيدة التي لدينا هي أن المجلس نفسه، من سوء الطالع، ليس مؤسسة عميقة التفكير. إذ يميل إلى العمل بطريقة الطيار الآلي في معظم الأحيان. وعندما يتخذ قرارا، فإنه يعمل كما لو أن القطار قد غادر المحطة وأنه لا يمكن فعل شيء لتغيير اتجاهه. ولكن، إذا كانت هذه هي الحالة، فإن المجلس لا يصدر حكما على التقدم الذي أحرزته هاتان المؤسستان، بل ستكون محكمة الرأي العام هي التي ستصدر الحكم على عمل هاتين المحكمتين. وينبغي للمجلس بدوره أن يكون مسؤولا لدى محكمة الرأي العام.

ومن دواعي الأسف، أنه إذا ما دار المرء في ممرات الأمم المتحدة واستمع إلى الضجة والمناقشات الجارية بشأن هاتين المحكمتين الجنائيتين، للمس درجة من الحيرة بشأن تقدير معدل التقدم الذي أحرز حتى الآن. وأعتقد أن جميع المتكلمين قد تناولوا هذه المسألة. والواقع أن القاضية بيلاي نفسها قالت إن من الأسئلة التي طرحها العديد من الأعضاء لماذا كان نتاج الأحكام منخفضا جدا: إذ صدر حكم واحد هذه السنة، وثمانية أحكام فقط في أربع سنوات منذ بدأت المحاكمات في سنة ١٩٩٧، وفي حالة محكمة يوغوسلافيا السابقة، أعتقد أنه كان هناك ٢٦ حكما بالإدانة وخمسة أحكام بالبراءة في نفس الفترة.

وإذا ما نظر المرء إلى هذه الحصيلة، فإن السؤال البديهي هو: هل ستنجح هاتان المحكمتان في تحقيق الهدف الرئيسي الذي أنشئتا من أجله، أي ردع قادة أعمال الإبادة الجماعية في المستقبل؟ وهل ستبعثان برسالة إليهم فحواها أنكم إذا ما كررتم ما حدث في رواندا أو في يوغوسلافيا السابقة، ستقدمون إلى المحكمة، وهذا هو ما سيحدث لكم؟ وحتى يتم هذا، ينبغي أن تكون العدالة سريعة وفعالة. وإذا كانت هذه هي النتيجة التي نشاهدها بعد خمس أو ست أو سبع سنوات، فإن الأثر الرادع سيضيع للأسف.

ومن حسن الطالع، أن لدينا بعض الأنباء السارة. فمن الواضح أن اعتقال ملوسفيتش ومحاكمته لهما أثر كبير على كل العالم. فهذا الاعتقال وحده قد أحدث بيانا أعلى صوتا مما أحدثه العديد من الاعتقالات الأخرى. ولكن هذا يجب أن تصحبه اعتقالات أخرى، ذات أهمية مماثلة؛ وأعتقد أنه وردت إشارات إلى الجنرال ملاديتش والسيد كراديتش وشخصيات أخرى رفيعة المستوى، وكذلك إلى الذين أصدر مجلس الأمن قرارات بشأنهم.

والنقطة الأكثر أهمية التي قصدتُ إيرادها هنا هي التالية. إذا كان هذا هو سجل ما حققته المحكمتان الجنائيتان بعد أربع أو خمس سنوات، فماذا يكون الأثر الطويل الأمد فيما يتعلق بالقرارات التي يتخذها المجتمع الدولي مستقبلا؟ وعندما ننظر في مناطق مثل سيراليون وكمبوديا وتيمور الشرقية، حيث ارتكبت فظائع كما نعلم، إذا ما قدم أي اقتراح لأن ننشئ محاكم جنائية مماثلة؛ فهل نتحمل أن تكون لدينا محاكم جنائية ذات تكلفة مماثلة في مناطق أخرى؟ ولذا فإن أثر عمل هاتين المحكمتين ليس مقصورا على يوغوسلافيا ورواندا؛ بل يمتد إلى مناطق أخرى شهدنا فيها مجازر مماثلة، وأعمال بربرية مماثلة.

وآمل أن تؤخذ هذه النقطة في الحسبان أثناء سير عمل المحكمتين الجنائيتين، لأنه سيولَى اهتمام كبير للنفقات المترتبة على هاتين المحكمتين. وهنا، يسرني أن أرى أن جهودا يجري بذلها بالفعل. وأفهم أنه يجري عقد حلقات دراسية في دبلن وأسكوت وأماكن أخرى للنظر في كيفية سير عمل المحكمتين. وآمل أن يتم تخفيض التكاليف الإدارية،

نتيجة للدروس المستفادة، وأن يرى الناس حدوث تغيير كبير في كيفية إدارة المحكمتين.

وفي ذات الوقت، أعتقد أن القاضي جوردا قدم اقتراحا هاما للغاية عندما قال إنه بتحسين المحاكم المحلية في يوغوسلافيا السابقة، ينبغي أن ننظر أيضا فيما إذا يمكن تحويل بعض القضايا إلى المحاكم المحلية بحيث تركز المحكمتان الجنائيتان على القضايا الكبرى. وأفهم أن هذا سيكون أصعب نوعا ما في رواندا، ولكن، كما أوضحت السيدة دل بونتي، هناك ١١ ٠٠٠ ولاية قضائية محلية، كجزء من عملية غاشاشا التقليدية في رواندا، تشمل ٢٦٠ ٠٠٠ قاضٍ محلي ستتعامل خلال فترة ثلاث سنوات مع ١٢٠ ٠٠٠ من مرتكبي الإبادة الجماعية.

وأحد الدلائل المفيدة على فعالية عملنا هو مقارنة تكاليف هذه العمليات المحلية، التي نؤدي بها عملا هاما، بتكاليف المحكمة الجنائية الدولية في رواندا لنرى كيف نستطيع ضمان توزيع أكثر عدلا للموارد، بهدف معاقبة جميع الذين كانوا مسؤولين عن الإبادة الجماعية في رواندا.

أخيرا، أعتقد أنه قد لا يكون لدينا زمن في هذه الجلسة لنفكر فيما تعلمناه وما لم نتعلمه نتيجة لمناقشات اليوم. ولكني سأقترح في الجلسة الختامية في نهاية الشهر، بعض المسائل التي ينبغي لنا معالجتها عندما نلتقي مرة أخرى في السنة المقبلة لاستعراض تقدم هاتين المحكمتين الجنائيتين.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أسجل تقدير أيرلندا الحار للإحاطات الإعلامية الشاملة التي تلقاها المجلس صباح اليوم من القاضي جوردا والقاضية بيلاي والمدعية العامة دل بونتي.

وما فتئت أيرلندا تتابع بأكبر الاهتمام عمل كل من المحكمتين منذ إنشائهما. ويشرفنا أنه تم تعيين المواطنة الايرلندية، مورين هاردنغ كلارك، قاضية مخصصة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. ولقد أسعد حكومتي ان تقدم المساعدة المالية من أجل استضافة الملتقى السنوي الثاني لقضاة المحكمة الجنائية الدولية في دبلن الشهر الماضي. ويبقى عمل كلتا هاتين المحكمتين ذا أهمية رئيسية في السعي المتوازي لتحقيق العدالة والمصالحة الوطنية الحقيقية. ولقد شهدت الشهور الاثنا عشر الماضية زيادة كبيرة في النشاط القضائي لكلتا المحكمتين.

لقد قدم القاضي جوردا أفكاراً مثيرة للاهتمام وعملية، في إطار ظروف المنطقة الآخذة في التطور، من أجل التوزيع المحتمل لأعباء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. ونحن نتطلع إلى المزيد من تطوير تلك الأفكار الجيدة. وبإمكان هذه الأفكار أن تسهم في ضمان استكمال العمل الإجمالي للمحكمة ضمن إطار زمني معقول. إن فكرة إنشاء محكمة خاصة في البوسنة والهرسك فكرة مثيرة جدا للاهتمام، ونحن نتطلع إلى السماع عن تطورات إضافية في هذا الصدد.

اتفق تماماً مع تشديد القاضية بيلاي على الحاجة إلى الحفاظ على التوازن الضروري بين الكفاءة والحاجة إلى عملية قضائية متكاملة. وتدعم ايرلندا من حيث المبدأ اقتراح تشكيل فريق من القضاة المخصصين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويمكن لتعيين مثل هؤلاء القضاة أن يساعد في تخفيف حجم عمل تلك المحكمة.

ونحن، مثل غيرنا، يراودنا بعض القلق إزاء العدد الكبير المحتمل للوائح الاتهام القادمة، كما يشير إلى ذلك الاقتراح الخاص بالقضاة المخصصين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وكان من المفيد الاستماع إلى تعليقات المدعية العامة في ذلك الصدد، وكذلك إلى الملاحظات التي أبدتها الرئيسة بيلاي. في الوقت ذاته، لاحظت رغبة القاضية بيلاي المفهومة والمشروعة في اتخاذ قرار سريع. وربما يكون

من المثير جدا للاهتمام ان نستمع بمزيد من التفصيل، وفي الوقت المناسب، عن الفكرة المثارة باختيار مواقع قضائية بديلة ملائمة يمكن ان تسهم في كفاءة عمل المحكمة وأن تزيد من سرعة العملية الإجمالية مع ضمان الكفاءة القضائية الكاملة في جميع القضايا. وأنوه إلى أن اقتراح القضاة المخصصين يمكن ان يحقق الهدف الإجمالي بإنهاء عمل المحكمة في عام ٢٠٠٧. ومن المؤكد ان ذلك أمر جذاب جدا، إذا أمكن تحقيقه.

لقد كان عرض المدعية العامة ديل بونتي لسياسة الادعاء العامة صباح اليوم عرضاً مفيدا جداً. إنه عرض مقنع ويدعم المقترحات التي قدمها القاضيان جوردا وبيلاي. إنها تحديات معقدة ولها تداعيات هامة، بعضها أشار إليه زميلي من سنغافورة. ولكني أعتقد أن تبادلات الآراء اليوم سوف تمكن من المزيد من النظر في الموضوع في مناخ إيجابي وبتقدير للمناخ العام في مجلس الأمن.

السيد سترومين (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن اشكر وزير العدل في رواندا والقاضي جوردا والقاضية بيلاي والمدعية العامة ديل بونتي والممثلين الدائمين لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك على بياناهم صباح اليوم.

لقد تم التعبير عن تقديرنا لعمل المحكمتين يوم أمس خلال بيان النرويج في مناقشة الجمعية العامة لتقريري المحكمتين. إن أحكام المحكمتين تفي بأعلى المعايير وتمثل إسهامات هامة في السلطة القانونية الدولية المتعلقة بمحاكمة أخطر الجرائم الدولية. والتجارب المكتسبة حتى الآن من عمل المحكمتين تشكل نقطة انطلاق نحو الإنشاء المقبل للمحكمة الجنائية الدولية.

إن هدفنا المشترك هو إنجاز ولايتي المحكمتين في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه بضعة أسئلة موجزة إلى رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضية بيلاي، تتعلق بالاقتراح المعروض على المجلس بتزويد المحكمة بـ ١٨ من القضاة المخصصين.

إننا ندرك الطابع المستهلك للموارد لمحاكمة أخطر الجرائم الدولية. ونوافق على أنه لا يمكن أن نتوقع من إجمالي حركة القضايا أن تماثل إدارة القضاء في أنظمتنا الوطنية الخاصة بالجرائم العادية. كذلك نلاحظ بارتياح التحسن الكبير في أساليب تبسيط سير أعمالنا.

وفيما يخص اقتراح القضاة المخصصين، لدينا نهج عام ونحن مستعدون للنظر بعناية في كيفية تنفيذ مثل هذه الأساليب. وسؤالي في هذا الصدد هو ما إذا كنا قد رأينا الأثر الكامل للتدابير الإدارية المنفذة بالفعل. وبعبارة أخرى، هل نحتاج إلى قضاة مخصصين الآن أم ينبغي أن ننظر أكثر من ذلك في نتائج التدابير المتخذة؟ ومن المنطلق ذاته، ألا نحتاج إلى صورة أوضح بعض الشيء لعدد القضايا الجديدة المتوقعة قبل اتخاذ قرار حول الكيفية التي نتحرك بها؟

سؤالي الثاني يتعلق بالفقرة ٩٩ من تقرير المحكمة (A/56/351)، الخاصة بالعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والسلطات في رواندا. لقد تكلم وزير العدل في رواندا اليوم عن النظام القانوني الوطني في رواندا وعلاقته بالجرائم المعنية. هل يمكن للرئيسة أن توضح لنا قليلا التعاون الحالي والمزمع بين المحكمة والسلطات الرواندية تمهيدا لوضع ما بعد تنفيذ ولاية المحكمة؟

ويتصل سؤالي الثالث ببرنامج التوعية الإعلامية الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والذي نشعر بأنه عنصر أساسي متمم للأنشطة الإعلامية الرئيسية للمحكمة. وترحب النرويج بالتطويرات والتحسينات المستمرة في البرنامج. ونحن نشجع جميع الدول على أن تدعم بنشاط العمل المستمر لتوعية شعب رواندا

بالعملية القضائية ونتائجها بدرجة أكبر. هل تستطيع الرئيسة أن تذكر التحديات الرئيسية التي ترى أن البرنامج سوف يواجهها في المستقبل وما الذي يمكن للمجلس ومجمل أعضاء الأمم المتحدة، بصفة عامة، أن يفعلوه للمساعدة؟

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): أود أن أعرب عن امتناني للعروض المثيرة للاهتمام التي استمعنا إليها من المدعية العامة ديل بونتي والقاضية بيلاي والقاضي جوردا ووزير العدل في رواندا وسفيري يوغوسلافيا والبوسنة والهرسك.

من الواضح أننا نستعرض أداء المحكمتين في أفضل وقت ممكن، قياساً على النتائج. وكما هو معروف تماما، فإن الأمور في تحقيق العدالة تسير ببطء. ولكن هناك أيضا فرصة لجني الثمار. نحن نتفق مع القاضيين والمدعية العامة في الرأي المتعلق بحقيقة أن هذه هي الحالة التي تجد فيها الهيئتان نفسيهما الآن.

يمكننا أن نرى بوضوح تام أن الإصلاحات كانت مفيدة وأن الجهد الساعي إلى السماح بإجراء تغييرات في النظام الأساسي الأصلي كان جديراً تماماً بالاهتمام. وإننا مقتنعون أيضا بأنه ينبغي فعل الشيء ذاته فيما يخص المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. فهذه المحكمة يجب أيضا أن تمر بمرحلة إصلاح وتبسيط لعملياتها. ونأمل كذلك أن يأتي الوقت - ويفضل أن يكون عاجلا لا آجلا - لتعيين قضاة مخصصين جدد.

ونتفق مع الرأي بأن من الضروري أن تتم مواصلة مرحلة التحقيق والمحاكمة، بل وحتى التعجيل فيها. ولا نستطيع حقا أن نقبل الرأي بأن الإرهاب هو قضية الساعة وبالتالي يصبح كل شيء آخر ثانوياً. على العكس، من الواضح أن هناك ضرورة حتمية للمضي قدماً في إجراء التحقيقات وتحويل قضايا التجاوزات تلك إلى المحاكمة.

نعلم أن المصالحة لا يمكن أن تتم ما لم تعالج مسألة الإفلات من العقاب. لذلك، من الضروري الإصغاء إلى النداء الذي وجهته المدعية العامة.

هناك سؤالان أساسيان أود أن أطرحهما بعد هذه الآراء العامة التي عرضتها. يتعلق أولهما بلجنة الحقيقة والمصالحة في البوسنة والهرسك، التي تؤيدها المحكمة، كما هو واضح من التقرير. ونود أن نعرف كيف ستكون علاقة هذه اللجنة بعمل المحكمة. وما هو عنصر اللجنة الذي يمكن أن يكون دولياً؟ وماذا عن مسائل التمويل؟ وهل يمكن توسيع هذا النمط ليشمل قضايا أخرى، مثل قضايا يوغوسلافيا؟ أنا أشير إلى لجنة الحقيقة والمصالحة.

ويتعلق سؤالي الثاني بالعلاقة مع بلغراد، التي ذكرت في عدد من المناسبات. فكما قال السفير، حدث تقدم، ولكن هناك قضية أخرى أيضاً جرى التعليق عليها في عدد من المناسبات - قضية السيد ميلوسيفتش، التي تجبرنا في مرحلتها الراهنة على مواصلة التفكير في كيفية تحسين العلاقة. ويتحدث التقرير عن إعادة فتح مكتب الادعاء العام في بلغراد. وقيل أيضاً إنه سُمح في الوصول إلى الشهود وإن الظروف مناسبة.

عندما يتعلق الأمر بتطبيق العدالة، يتعين أن نحرز تقدماً. وكما قلنا مراراً في هذا المجلس، من الضروري توفير علاقة من نفس النوع على المستوى السياسي. وقد قيل - وسنكرر هذا القول بعد ظهر هذا اليوم - من الضروري تقوية العلاقة، على سبيل المثال، بين مجلس الأمن والحكومة الاتحادية فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. وهذه مسألة أيضاً لقيت قدراً كبيراً من التحليل وأسفرت عن نتائج جيدة.

وأود أن أسأل عما إذا كان التنسيق بين المحكمة، بما في ذلك مكتب المدعية العامة، وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو يمكن أن يؤدي إلى تحسين التعاون بين المحكمة، خاصة مكتب المدعية العامة، والحكومة الاتحادية - أنا أسأل عن ذلك لأنه شيء هام لعمل المجلس. فقد يتوفر متسع ما للعمل في الاتجاه الصحيح لقيام تعاون أكبر، على وجه التحديد، بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمحكمة ومكتب المدعية العامة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أعرب عن امتناننا لرئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولرئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي جوردا والقاضي بيلاي، وكذلك للمدعية العامة السيدة كارلا ديل بونتي على الإحاطات الإعلامية الوافية التي قدموها عن أعمالهم في المحكمتين.

كما هو معروف جيداً، أنشأ مجلس الأمن هاتين المحكمتين كهيئتين قضائيتين مؤقتتين، بغية استعادة السلم إلى هذين الإقليمين والمحافظة عليه، وتحميل المسؤولين الرئيسيين عن ارتكاب جرائم دولية جسيمة المسؤولية عما ارتكبوه من جرائم؛ وتعزيز المصالحة الوطنية. ومن الواضح تماماً أن الوقت الذي حدّد لينهي هذان الجهازان أعمالهما قد انتهى الآن. وتبرير وجود محكمتين مخصصتين لهذه المدة الطويلة يزداد صعوبة من وجهتي النظر السياسية والعملية.

بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أكثر مواضيع الساعة إلحاحاً الآن تحديد موعد نهائي لانتهاء ولايتها الزمنية المؤقتة. وقد أيد مجلس الأمن هذه المهمة في قراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠). وقد قدم الاتحاد الروسي اقتراحات محددة في هذا المجال، وعوّل على مواصلة المجلس نظره في هذه المسألة بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

تواجه المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أولاً وقبل كل شيء، مهمة تعزيز فعالية نشاطها. من المؤكد أن هذه المحكمة زادت في الآونة الأخيرة من قدرتها على إجراء المحاكمات، ونلاحظ أيضاً التدابير التي اتخذت لتحسين قدرتها الإدارية والتنظيمية تحسيناً كبيراً. في نفس الوقت، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

ونحن ندرس بعناية اقتراح رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المتمثل بتعيين قضاة مخصصين للمحكمة. بديهي أن هذا الطلب يستحق دراسة شاملة من جانب مجلس الأمن، كتلك الدراسة التي أعطيت لطلب سابق تقدم به العام الماضي قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأود أن أؤكد على أن القاعدة تقضي - استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي الأساسية الأخرى - بأن المسؤولية الرئيسية عن معاقبة المدانين بجرائم حرب وجرائم دولية جسيمة أخرى تظل ملقاة على عاتق الدول، ولا تزال هذه الحقيقة راسخة لا تتزعزع. وتؤدي المحاكم الجنائية الدولية في هذه الحالة دوراً هاماً ولكنه دور مساعد، لأنها ليست في وضع يمكنها من أن تحل محل نظم العدالة الوطنية.

سنسعى في المرحلة الراهنة إلى مشاركة أكثر فاعلية من جانب نظام المحاكم الوطنية في دول يوغوسلافيا السابقة ورواندا. ويتعين أن تركز المحكمتان على جرائم محددة، حيث لا تستطيع الدول، لأسباب شتى، إجراء تحقيق مستقل.

ولا نستطيع في هذا الصدد أن نتفق مع حقيقة أن المدعية العامة وضعت بالفعل تقريباً جدولاً زمنياً لإجراء اعتقالات عديدة أخرى تستمر لبضع سنوات قادمة. فإذا استُبقي هذا الجدول فإن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كلتيهما، قد

تعملان لفترة طويلة جداً، حتى لو أخذنا في الاعتبار تعيين قضاة مخصصين لكلتا المحكمتين. إننا نشكك في الصحة القانونية لهذه الخطط. فعلى سبيل المثال، من الصعب جداً تصديق أن جميع الأشخاص الذين وضعهم مكتب المدعية العامة في الآونة الأخيرة على قائمة المشبوهين، البالغ عددهم ١٣٦ شخصاً، هم فعلاً المسؤولون الرئيسيون عن تنظيم وإثارة أعمال الإبادة الجماعية في إقليم رواندا.

لدينا تساؤلات أيضاً حول الصحة القانونية لخطط المدعية العامة الرامية إلى إجراء ٣٦ عملية تحقيق أخرى على الأقل حتى نهاية عام ٢٠٠٤ تتعلق بالأشخاص الـ ١٥٠ المشتبه فيهم في يوغوسلافيا السابقة. إن استمرار هذه السياسة سيعني في الحقيقة فقدان الثقة بنظام المحاكم الوطنية في دول البلقان ورواندا.

ونلاحظ بارتياح أن رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعية العامة تكلموا اليوم عن ضرورة زيادة الاعتماد على النظم القانونية الوطنية. ونأمل أن تترجم هذه العبارات إلى خطوات عملية بالنسبة لأنشطة المحكمتين.

ونود أن نذكر أيضاً بأن مجلس الأمن، في قراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠) – الذي أنشأ نظام القضاة المخصصين في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة – أحاط علماً بموقف المحكمتين المتعلق بحقيقة أنهما يجب أن تحاكما القادة لا الشخصيات الثانوية. ويبدو لنا أن سياسة المدعية العامة السابقة خروج عن مواقف المحكمتين كما هي محددة في القرار. وفي نفس الوقت، أود أن أقول إنه ينبغي ألا تتجاوز أي من المحكمتين نطاق ولايتها. وينبغي لهما ألا تطلقا أحكاماً سياسية على طبيعة تعاون الدول معهما.

بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أظهرت في الآونة الأخيرة جميع دول يوغوسلافيا السابقة استعدادها للتعاون البناء مع هذه المحكمة. ويضع هذا أسساً جيدة لاختتام أعمال هذه الهيئة في أبكر وقت ممكن.

وقد استرعينا الانتباه أيضا إلى أنباء وردت في وسائط الإعلام اليوغوسلافية تفيد بأن إبراهيم روغوفا يعتزم إعطاء مجلس الأمن معلومات عن تدريب إرهابيين في أراضي كوسوفو. وترد في هذه الأنباء إشارة إلى أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا لم تبدأ حتى الآن أي تحقيقات بشأن الأعضاء السابقين بجيش تحرير كوسوفو الذي قام بأعمال انتقامية ضد الصرب بعد دخول القوات الدولية إلى الإقليم في حزيران/يونيه ١٩٩٩. ويلاحظ حاليا أن الكثير من هذه الشخصيات تستعد للانضمام إلى حكومة كوسوفو التي يجري تشكيلها. ومن ثم، فإننا نثق بأن محكمة يوغوسلافيا ستعول بشكل متزايد على التعاون مع أنظمة المحاكم الوطنية في بلدان المنطقة مع إيلاء اهتمام أكبر للتحقيقات في الجرائم التي وقعت على أرض كوسوفو.

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أرحب في المجلس بالقاضي جوردا، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضية بيلاي، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والسيدة ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمتين، وأن أشكرهم على الإحاطات المقدمة للمجلس بشأن عمل كل من المحكمتين في العام المنصرم.

لقد أنشئت كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا لهدفين محددين. الأول، توفير محاكمة عادلة للمسؤولين عن انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. والهدف الثاني من إنشاء المحكمتين كان تعزيز السلام والمصالحة في المناطق المعنية. وقد عززت

قرارات مجلس الأمن ذات الصلة جميعها دور المحكمتين في تشجيع المصالحة الوطنية وإعادة الأمن والاستقرار في المناطق المعنية. وينبغي ألا يغيب عن بال كل من المحكمتين هذه الوظيفة المزدوجة في إنجاز عملهما، وعليهما أن تنفذا مهمتيهما بطريقة موضوعية وشاملة.

وقد حققت المحكمتان تقدما مهما في عملهما من عدة نواح. وبصفة خاصة، أدخلت كل من المحكمتين تغييرات أو عمليات تكيف ملائمة على القواعد والإجراءات المتبعة فيهما، مما ساعد على تعزيز فعاليتهما وتسريع وقائع المحاكمات التي تجري فيهما. وقد عدل قرار مجلس الأمن ١٣٢٩ (٢٠٠٠) النظام الأساسي للمحكمتين وإنشاء قائمة بأسماء القضاة المخصصين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. ويحدونا الأمل أن يكون بوسع هذه المحكمة وبمساعدة القضاة المخصصين، أن تستكمل كل المحاكمات بحلول عام ٢٠٠٧، وأن تنظر بعد ذلك في الاستئنافات ذات الصلة في أقرب وقت ممكن.

وقد لاحظنا فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن فعاليتها تتحسن تدريجيا. غير أن المحكمة ما زالت مثقلة بالقضايا. ونحن نوافق من حيث المبدأ على اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة قدرة المحكمة على النظر في القضايا. غير أن مثل هذه الزيادة ليست للتعامل مع اتهامات جديدة لا نهاية لها في المستقبل؛ بل للإسراع بمحاكمة أولئك الذين تم اعتقالهم بالفعل. ونريد أن نعرب عن قلقنا إزاء ما تنوي المدعية العامة القيام به من إجراء تحقيقات قد تسفر عن ١٣٦ اتهاما جديدا بحلول عام ٢٠٠٥، ونأمل أن تقدم المدعية العامة لمجلس الأمن المزيد من المعلومات المفصلة بشأن القضايا التي تنوي النظر فيها.

أخيرا، أود أن أؤكد على أن المحكمتين أنشأهما مجلس الأمن كهيئتين مخصصتين. ولا يمكن للمحكمتين البقاء إلى ما لا نهاية. ونأمل أن تتمكن المحكمتان من تحسين أدائهما. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بعناية في الوقت الملائم في مسألة ما يمكن أن يشكل إطارا زمنيا معقولا للمحكمتين حتى تنجز كل منهما الولاية المنوطة بها.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى في الترحيب بالقاضي جوردا، والقاضية بيلاي والمدعية العامة ديل بونتي. أشكرهم على البيانات الوافية للغاية التي قدموها عن الوضع وأنشطة كل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

أبلغنا القاضي جوردا بأن علينا أن نعيد التفكير في أولويات المحكمة، وقد عرض علينا بعض الأفكار التي نراها مثيرة للاهتمام، وبخاصة ما يتعلق منها بالدينامية الدولية الجديدة المؤاتية للمكافحة المشتركة للإرهاب بكافة أشكاله، وبالطبع، ما يتعلق بحجم العمل الضخم الذي ينتظر المحكمة وقدرتها على مضاعفة عدد المحاكمات بغية الانتهاء منها بحلول عام ٢٠٠٧.

سيدي القاضي جوردا، لقد جعلتم ذلك رهنا بجملة أمور منها زيادة التعاون من جانب دول المنطقة مع المحكمة. وهذه مشكلات مهمة طرحتموها - وهي نفس المشكلات التي أثارتها المدعية ديل بونتي. وفي هذا الإطار، علينا أن نفكر في الوسائل التي يمكن استخدامها لتشجيع دول المنطقة. وهذا ينطبق أيضا على القاضي بيلاي بشأن محكمة رواندا. وإننا نحتاج إلى التفكير في الكيفية التي يمكن بها تشجيع الدول على زيادة تعاونها مع هاتين المحكمتين.

وقد اقترح القاضي جوردا كذلك أن تقوم لجان المصالحة الوطنية بدور في هذا الإطار. ونحن نتفق معه في هذا الشأن، ولكن ينبغي التأكيد على أنه لا يجوز لهذه اللجان أن تحل محل إجراءات العدالة، التي تعد السبيل الوحيد

للمصالحة. لقد لمسنا الأثر الإيجابي للعدالة على جهود المصالحة، التي ما زالت مهمة للغاية في حد ذاتها، في كل المهام التي يضطلع بها المجلس في تيمور، ورواندا، وبوروندي، وكوسوفو وغيرها.

إن إحالة بعض القضايا تتطلب الارتقاء بالأنظمة القضائية إلى المستوى القائم في دول يوغوسلافيا السابقة، كما قلتم حضرة القاضي جوردا. فهل تعتقدون أنه يمكن الارتقاء بهذه الأنظمة إلى المستوى المطلوب بحلول عام ٢٠٠٧؟

بالنسبة لرواندا، وكذلك في منطقة البلقان، هدفنا هو أن نحقق السلام والمصالحة مع تغليب العدالة، ولكن، نعتقد أنه سيكون أمرا خطيرا أن يطول أمد المحاكمات بدون مبرر. ونرى أن من الضروري أن يقدم كل المتهمين إلى العدالة دون تأخير مفرط. ومن الأهمية بمكان أن نضمن رقي مستوى المحاكمات ومصداقيتها. وقد اقترحت الرئيسة بيلاي في تقريرها أن ينظر المجلس في تعيين مجموعة من القضاة المخصصين، كما في حالة محكمة يوغوسلافيا، بما يساعد على التعجيل بالإجراءات القضائية وتخفيف العبء عن المحكمة. وقد أشار القاضي جوردا البارحة إلى أن إضافة ٢٧ قاضيا مخصصا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا سيجعل من الممكن مضاعفة قدرة المحكمة. ونعتقد بأن الأخذ بحل مماثل يمكن أن يكون الحل الأمثل للمشاكل التي تواجهها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد ميغا (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب في المجلس بوزير العدل في رواندا وأن أشكر القاضيين جوردا وبيلاي والسيدة ديل بونتي، المدعية العامة لكل من المحكمتين، على الإحاطات الإعلامية الشاملة التي قدموها عن عمل وأنشطة المحكمتين وتوجيه لوائح الاتهام إلى المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي ارتُكبت في أراضي يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

ويعتقد وفدي بأن المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا تتحملان مسؤولية خاصة ويجب أن تكون كلتاهما جاهزتين للعمل وفعالتين للوفاء بتلك المسؤولية. ويتسم العمل الذي أنجزته هاتان المحكمتان بأهمية بالغة من حيث أنهما تسعيان، من خلال مؤسساتهما، إلى وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب التي لا يزال يتمتع بها بعض الذين ارتكبوا أبشع الجرائم في رواندا ويوغوسلافيا. وتعتبر هاتان المحكمتان، من خلال ما تؤديانه من أدوار، رائدتين بكل ما في الكلمة من معنى، في تهيئة الأرضية اللازمة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية الذي يراه القاضي جوردا وشيكا. وبالمثل، فإن المحكمتين تساعدان الأمم المتحدة على إنشاء ولاية قضائية لسيراليون وكمبوديا.

وإننا نعتقد، فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أن مهمتها تتمثل في إقامة العدل من أجل المساهمة في إعادة السلام إلى منطقة البحيرات الكبرى وتحقيق المصالحة في رواندا، وهما من أولويات مجلس الأمن. ولتحقيق هذا الهدف، تعمل المحكمة على تنفيذ ولايتها بسرعة وكفاءة وجد. وإننا نعتقد بأن الاقتراح القاضي بتعديل النظام الأساسي للمحكمة ليتسنى إنشاء مجمع من ١٨ من القضاة المخصصين بغية تعزيز طاقتها على إصدار الأحكام، بالنظر إلى عبء عملها من القضايا، يأتي في الوقت المناسب. ولذلك، فإن وفدي يود في هذه المرحلة أن يعرب عن ارتياحه لرئيس المحكمة ولزملائه حيال الاقتراح القاضي بتحسين طرائق عمل المحكمة وفعاليتها. ويرحب وفدي بالاقتراح ويعرب عن الأمل في أن يقوم المجلس قريبا باتخاذ قرار بشأن التعديل المقترح حتى يتسنى تعزيز فعالية عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وإننا نرى أن المجلس سيقوم

بذلك لمساعدة المحكمة على إنجاز عملها خلال إطار زمني معقول.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإننا نرحب بالإصلاحات الجارية، التي أشار إليها القاضي جوردا بالتفصيل في الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح اليوم. وينبغي أن تتيح هذه الإصلاحات للمحكمة أن تضطلع بولايتها بصورة أفضل، وأن تساعد في الأجل الطويل على تحقيق المصالحة في البلقان. ويعرب وفدي، في السياق نفسه، عن سروره للتغييرات السياسية الهامة التي جرت في البلقان، والتي مكنت من اعتقال سلوبودان ميلوسيفيتش مؤخرا وإحالته إلى لاهاي. وإننا نشعر بأن تلك التغييرات لم تقتصر على إظهار استعداد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للوفاء بمسؤولياتها الدولية فحسب، وإنما تشكل دلالة هامة على إجراء تحسن كبير ومطرد في التعاون الذي تأمل المحكمة في أن تحظى به. وكما يمكننا أن نرى من تقرير المحكمة، فهي كذلك حدث يتسم بأهمية تاريخية كبرى. فلأول مرة على الإطلاق، يحاكم رئيس دولة سابق بموجب ولاية قانونية دولية على الجرائم التي ارتكبها عندما كان يمارس مهام منصبه.

بيد أننا لا نزال نشعر بقلق عميق لأن بعض المجرمين المعروفين جيدا الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام لم يلق القبض عليهم بعد، حتى بعد مضي أكثر من خمس سنوات على صدور لائحة الاتهام بحقهم، في بعض الحالات. ولذلك، فإننا نطالب جميع الدول بإبداء تعاونها الكامل حتى يتسنى لنا تحقيق سلام دائم وحقيقي في منطقة البلقان.

وإننا نشعر بأن تعاون الدول الأعضاء يتسم بأهمية حاسمة لنجاح عمل المحكمتين، اللتين ليس لديهما، كما نعلم، وسائل قسرية حقيقية وتعتمدان اعتمادا كليا على الدول في هذا الصدد. ولذلك، فإنه يتعين على الدول أن تقوم باعتقال المتهمين الموجودين على أراضيها وإحالتهم إلى القضاء أمام المحكمتين. فهؤلاء الأشخاص، كما ذكّرنا القاضي جوردا، يشكلون تهديدا خطيرا للنظام العام الدولي، الذي يعتبر المجلس أحد ضامنيه.

ويعتبر تعاون الدول حاسما إلى حد أكبر بكثير فيما يتعلق بأحكام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأود، في هذا الصدد، أن أؤكد للقاضية بيلاي أن سلطات مالي مستعدة للقبض على الأشخاص الخمسة الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والذين أشارت إليهم في بيانها، وإننا نناشد الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة تعزيز تعاونهم مع المحكمة.

وأود، من خلالكم ياسيدتي أن أطرح بعض الأسئلة على ضيوفنا.

يشير سؤالي الأول إلى البيان الذي سبق أن أدلى به وزير العدل في رواندا ومفاده أن الجرائم التي تحاكمها محكمة رواندا قد ارتكبت في ذلك البلد قبل حوالي سبع سنين. وإننا نتساءل عما إذا كان الوقت قد حان، بعد شروع المحكمة في عملها القانوني بسبع سنين، لنقل المحكمة من مكانها الحالي في أروشا إلى كيغالي، نظرا لأن مهمتها الرئيسية لا تقتصر على إقامة العدل، وإنما أن تعمل أيضا على تحقيق المصالحة في رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى. لذلك، ألم يحن الوقت لكي ننظر اليوم في نقل مقر المحكمة من أروشا إلى كيغالي؟

وسؤالي الثاني موجه إلى المدعية العامة. نعلم جيدا أن المحكمتين تشتركان في مكتب المدعية العامة نفسه. والجرائم التي تقع في إطار ولايتهما قد ارتكبت في أفريقيا وأوروبا، إلا أن المحكمتين، بعد كل هذه السنوات من وجودهما، ما زالتا تشتركان في نفس المدعية العامة. ونظرا للخبرة التي

اكتسبها مكتب المدعية العامة ونظرا لعبء القضايا الثقيل لكل من المحكمتين، أليس من المناسب لنا أن ننظر في إعطاء كل منهما مكتبا للمدعي العام خاصا بها لمعالجة المسائل التي تهم كلا منهما حصرا؟

السيد جينغري (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنتهز هذه الفرصة للترحيب في قاعة مجلس الأمن اليوم بالقاضي جوردا، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، وبالقاضية بيلاي، رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبالمدعية العامة ديل بونتي. وإنني أشكر الضيوف الثلاثة على الإحاطات الإعلامية الشاملة والمفيدة التي قدموها عن التقدم في عمل المحكمتين والأنشطة التي تضطلعان بها وعن حالة المحاكمات الجارية ضد المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في أراضي يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

لقد أنشئت المحكمتان لمحاكمة جميع المتهمين بارتكاب جرائم حرب وهما تؤديان دورا حاسما في تعزيز أمن البشر عن طريق وضع حد للإفلات من العقاب. وتتحمل كلتا المحكمتين مسؤوليات تاريخية؛ ومن المهم أن تؤديا عملهما على نحو ملائم وأن تتمتعا بأقصى حدود المصداقية. وتعتبر فعالية المحكمتين عاملا هاما في منع الصراعات وينبغي أن تكون بمثابة تحذير لمن يحتمل ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بأن هذه الجرائم لن تبقى دون عقاب.

واسمحوا لي أن أتناول المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أولا. إن وفدي يحيط علما مع الارتياح للتحسن الملحوظ في أداء المحكمة بالرغم من القيود التي تعمل في ظلها وحالات التأخير التي واجهتها في البداية.

ومن الأمور المشجعة أن نسمع أنه منذ أن بدأت المحاكمات الأولى في عام ١٩٩٧ أصدرت دوائر المحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ثمانية أحكام في حق تسعة متهمين. غير أن عبء العمل البالغ الثقل على المحكمة هو من بين دواعي القلق لوفدي. فمن المهم أن نوفق بين ضرورة احترام حقوق المتهمين، وتلبية توقعات الضحايا من المجتمع الرواندي ومن الأمم المتحدة.

ولذا تؤيد موريشيوس تماما المطالبة بقضاة مخصصين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا كي تبدأ في عام ٢٠٠٢ محاكمة معظم المحتجزين حاليا. فهذا يساعد عموما على منع أي تأخير آخر في أعمال المحكمة؛ وينبغي ألا ننسى أن التأخر في العدالة هو حرمان من العدالة. ووفدي يرى أن طلب القاضية بيلاي تجميع ١٨ قاضيا مخصصا للمحكمة يساعد في تقليل فترة إنجاز محاكمات كل الذين يحاكمون حاليا أو الذين سيحاكمون في المستقبل أمام المحكمة. وينبغي ألا ننسى أيضا أنه مع تطور عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد يضيف التسريح الوشيك لأعضاء القوات الرواندية المسلحة السابقين والإنتراهاموي مسؤوليات جديدة إلى المحكمة.

أنتقل الآن إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي تؤدي عملا محمودا في خدمة العدالة وفي إحداث تغييرات هامة في المسرح السياسي في منطقة البلقان. وقد أكد الادعاء العام في المحكمة إدراج اتهام جديد ضد الرئيس السابق ملوسفيتش حيث اتهم بالإبادة الجماعية وبجرائم أخرى قيل إنها ارتكبت في البوسنة والهرسك. وهذا يثبت بجلاء مدى الجدية التي تضطلع المحكمة بمسؤولياتها بها. ووفدي يعرب عن أمله في أن تتعاون جميع بلدان يوغوسلافيا السابقة تعاونا كاملا مع المحكمة دفعا لقضية العدل والمصالحة في منطقة البلقان.

كما أننا نتفق مع القاضي جوردا على أنه بالنظر إلى التوقعات الجديدة في البلقان فثمة ضرورة للنظر الجاد في

تعزيز عمليات المصالحة الوطنية الجديدة التي تقوم بها دول البلقان ومنها على سبيل المثال لجان الحقيقة والمصالحة.

إن الخبرة المكتسبة من عمل المحكمتين أثرت كثيرا على فكرة إنشاء محكمة خاصة لسيراليون لمحاكمة الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وانتهاكات خطيرة أخرى للقانون الإنساني الدولي في أراضي سيراليون.

أخيرا، إن عمل المحكمتين أكد الحاجة الماسة إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها المحفل الدولي المختص بمحاكمة المتهمين بارتكاب تلك الجرائم.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نظرا لضيق الوقت سأتوخى الإيجاز الشديد في ملاحظاتي. أتوجه بالشكر أولا للثلاثة الذين قدموا إحاطات إعلامية اليوم وهم رئيسا المحكمتين والمدعية العامة. ويؤسفني أنني اضطررت بسبب أعمال أخرى لمغادرة القاعة أثناء بعض كلماتهم، ولكن وفدي أحاطني علما بالكامل بما قيل. وأرى أنها كانت مجموعة كلمات مفيدة بوجه خاص، ولا سيما ما استمعنا إليه من السيدة ديل بونتي عن خططها لمستقبل المحاكمات. فقد كان من بالغ الفائدة، كما قال آخرون، أن نسمع ذلك التحليل ونسمع عن تلك النية.

المملكة المتحدة ملتزمة بشدة تجاه المحكمتين. ولست بحاجة إلى أن أكرر التفاصيل، ولكني أطمئن الضيوف الثلاثة المدعوين ووزير العدل في رواندا إلى أن ذلك الالتزام لن يهتز، وأن بوسعهم أن يتوقعوا استمرار دعمنا. وقد سرنا أن نسمع عما أحرز من تقدم في الإصلاحات الداخلية وخاصة من رئيسي المحكمتين. ونحن نقدر تقديرا بالغا الجهود المبذولة من أجل الاستخدام الأمثل للموارد – وعلى سبيل المثال في قاعات المحكمة.

ولكن كما قال آخرون، وأبرزهم السفير محبوباني سفير سنغافورة، هذه العملية لا بد أن تكون مستمرة. ويظل التصاعد في ميزانيتي المحكمتين سببا لقلقنا. وبعد قولي هذا، فإننا نشيد بالمبادرات الأخيرة التي اتخذت، وعلى سبيل المثال، اجتماعات القضاة من المحكمتين، وموقع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على شبكة الإنترنت. فهذه كلها أمور مساعدة للغاية.

غير أن علينا، كما قال آخرون، أن يظل تركيزنا على تقديم الجناة الرئيسيين إلى العدالة. وواضح أن محاكمة ملوسفيتش ستكون حدثا بارزا، ونلاحظ أن قرار الاتهام يشمل الآن جريمة الإبادة الجماعية. وغني عن البيان أن علينا أن نكفل احتجاز المتهمين الباقين مطلقي السراح، وخاصة السيدين كراديتش وملاديتش. ومن المفيد جدا في هذا الصدد أن السيدة ديل بونتي عملت بجد على تطوير التعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة. وقد أصغينا إلى تعليقاتها حول هذا الأمر – وبعضها مشجع والبعض الآخر بصريح العبارة، مخيب للآمال إلى حد ما.

وأقول الآن، مرة أخرى، لحكومات المنطقة إن من الأهمية البالغة أن تتعاون مع المحكمة. وأشدد ثانية على أهمية المحكمة في إحلال السلام والعدل والمصالحة في البلقان، وفي المساعدة على ضمان استقرار المنطقة.

وبالنسبة للقضاة المخصصين: فمن الأمور المشجعة أن الذين انضموا الآن إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد بدأوا بداية طيبة. ونحن على استعداد للنظر في اقتراح انضمام قضاة مخصصين مماثلين إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. غير أن هذا الاستثمار، إن اعتمد، لا بد أن يصل إلى نتائج سريعة، بالبت السريع في القضايا وبالإثبات الواضح بانتشار إحساس أشد بإلحاح الأمر.

ومن المهم أن نواصل التفكير في استراتيجية الخروج. غير أننا لا بد أن نفعل ذلك ونثبت في الوقت نفسه أن التزامنا بتوفير العدالة لضحايا جرائم الحرب في المنطقتين لن يخبو. وعلينا، كما قلت آنفا، أن نركز على الجناة الأساسيين وأن نتحاشى الاتهامات لصغار الجناة فهذه أمور تنظر فيها في نهاية المطاف محاكم وطنية. وقد استفدنا من الاستماع إلى تنبؤات السيدة ديل بونتي في هذا الصدد، وخاصة بالنسبة لمحكمة رواندا، ولكنني أود التشديد مجددا على النقطة المتصلة بالتركيز على الجناة الأساسيين.

وختاما، ندرك أن ولاية المحكمة تشمل يوغوسلافيا السابقة بأكملها، وأن المحكمة ينبغي لها بل ويجب أن تبدي اهتماما بالأحداث المعاصرة. ولكن، حسبما أعتقد بما قاله الآخرون حول هذه الطاولة، ينبغي أن يتمثل الهدف البعيد المدى للمحاكم الوطنية في محاكمة قضايا جديدة.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نشكر القاضية بيلاي والقاضي جوردا والسيدة ديل بونتي على إحاطاتهم الإعلامية. واسمحوا لي أن أعلق على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

أما عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فنحن نشكر القاضي جوردا على تذكيرنا بالإصلاحات الجارية بقصد تعزيز فعالية المحكمة. فالإصلاحات تنفذ الآن بالكامل مما ييسر التعجيل بالقضايا المعروضة على المحكمة. وقد تم تعيين ٢٧ قاضيا مخصصا، منهم ستة تسلموا وظائفهم. وحدثت تغييرات إجرائية واستدلالية. وأنشئ مجلس للتنسيق ولجنة للإدارة. وأعاد مكتب المدعي العام ترتيب خدماته التحقيقية. وهذه كلها إصلاحات ضرورية ولكنها ليست كافية.

واسمحوا لي هنا أن أبدي تعليقين. لقد أشار المتكلمون جميعا إلى ضرورة أن تواصل الدول المعنية بأنشطة المحكمة تعاونها مع المحكمة. والواقع أنها ملتزمة بذلك. وقد أحرز تقدم، خاصة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، حيث شهدنا اعتقال ونقل السيد ملوسفيتش إلى لاهاي. وأُحرز تقدم أيضا في كرواتيا. ومن ناحية أخرى، تظل قضية التعاون مقلقة في حالة البوسنة والهرسك، لا سيما في جمهورية صربسكا حيث لم يعتقل أي من تتهمهم المحكمة؛ وثمة سبب وجيه للاعتقاد بأن هؤلاء مختفون في جمهورية صربسكا. وفي هذا السياق فقد تمت الإشارة هنا اليوم إلى السيد كراديتش والسيد ملاديتش و ٢٩ فارا آخرين.

ومن التعليقات الأخرى، وهو تعليق أبداه أيضاً كثير من المتكلمين الآخرين، أن من الأفضل أن تزيد المحكمة تركيزها على الأفراد المسؤولين بصفة أساسية، وعلى المنظمين والمخططين الرئيسيين لهذه الجرائم، حرصاً على الوفاء بمهمتها ورسالتها في أقصر وقت ممكن. وقد شدد مجلس الأمن على هذا في قراره ١٣٢٩ (٢٠٠١). وينبغي أن تحكم السلطات الوطنية المختصة على من كانوا مجرد منفذين للأوامر، على النحو الذي أتاحته القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لمحكمة يوغوسلافيا، التي تجيز للمحكمة تعليق التهم في قضية معينة لكي تتيح لمحكمة وطنية أن تتولى نظر القضية.

ولديّ سؤال أوجهه للمدعية العامة، إذا سمح الوقت بذلك. كيف تتوخى تقاسم المسؤوليات مع المحاكم المحلية؟

ولديّ أيضاً بعض ملاحظات على المحكمة الجنائية لرواندا. وننوه ببعض البوادر المشجعة على أنشطة المحكمة. بيد أن هذه المحكمة لم تصدر في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١ غير حكم واحد، وهو غير كاف. ونتوقع بالطبع أن يُحرز بعض التقدم نتيجةً للإصلاحات التي اضطُلع بها مؤخراً، غير أنه ما زالت هناك بعض المصاعب.

ونحن على استعداد لدراسة اقتراح الرئيسة بيلاي بتعيين ١٨ قاضياً مخصصاً. بيد أنه يجب ضمان نتائج ملموسة لهذا الإصلاح المقترح. ويلزم أن نتمكن بشكل أفضل من تقدير تأثير الإصلاحات التي أجراها بالفعل مسجل المحكمة أو المدعية العامة. وينبغي أيضاً أن يتضح إلى أي مدى يمكن توخي الإصلاحات الأخرى، ولا سيما بإدخال تعديلات على الإجراءات بغية الإسراع بأنشطة المحكمة.

ولا مناص فوق كل شيء من أن تكون نوايا المدعية العامة إزاء موضوع إقامة الدعاوى أكثر دقة وأفضل تحديداً. فقد ذكرت السيدة ديل بونتي وغيرها من المتكلمين رقم ١٣٦ تحقيقاً جديداً. وبالنظر إلى تقييد اختصاص محكمة رواندا، التي تنتهي ولايتها في عام ١٩٩٤، نرى أن في هذا الرقم إسرافاً. وفي حالة يوغوسلافيا، ينبغي أن نقتصر، كما جاء في القرار ١٣٢٩ (٢٠٠٠)، على المسؤولين بصفة أساسية عن أعمال الإبادة الجماعية، أي على مدبريها والمخططين لها. أما القضايا المتعلقة بمن لم يفعلوا سوى تنفيذ الأوامر الصادرة لهم فينبغي إحالتها للسلطات الوطنية المختصة. وأشير بصفة خاصة إلى العملية التي ذكرها وزير العدل في رواندا، أي محاكم غاشاشا، التي ينبغي إبراز أهميتها في هذا الصدد.

السيد هيراسيمينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بالقاضية بيلاي والقاضي جوردا وكبيرة المدعين العامين ديل بونتي، وأن أشكرهم على إحاطاتهم الشاملة والشيقة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري لجميع قضاة المحكمتين على تفانيهم في العمل وعلى جهودهم الدؤوبة في تنفيذ الولاية المنوطة بهم.

ونلاحظ مع الارتياح مواصلة الاضطلاع بعملية إصلاح المحكمة الدولية ليوغوسلافيا والجهود التي تبذلها المحكمة للإسراع بعجلة أعمالها القضائية حتى تتيح لها الانتهاء من مهمتها بحلول عام ٢٠٠٨. ونود تأكيد أن بوسع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا أن تؤدي دوراً هاماً في عملية المصالحة وإحلال السلام في المنطقة، وذلك من خلال تعزيز النظم القضائية الوطنية في البلقان. ونتفق تماماً مع النتيجة التي خلصت إليها المحكمة من أنها في حين لا تستطيع أن تحاكم كل من ارتكبوا انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، غير أن عملها يجب أن تكمله المحاكم المحلية.

وقد أكد وفدي دائماً أهمية أن تستعين المحكمة على الوجه الأكمل بالآليات القائمة في إطار نظامها الأساسي وقواعد الإجراءات وقواعد الإثبات التي تخضع لها، وذلك من أجل إحالة اختصاصها فيما يتعلق بقضايا معينة إلى المحاكم الوطنية في يوغوسلافيا السابقة ذات الاختصاص المشترك بمحاكمة الأشخاص على ارتكابهم انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. ومن شأن قيام المدعية العامة برصد الإجراءات أمام المحاكم الوطنية، واقترانه بإمكانية أن تطلب المحكمة إحالة قضية معينة إلى اختصاص المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أن يكفل الحيدة والإنصاف والنزاهة لإجراء هذه المحاكمات أمام المحاكم الوطنية. ومن شأن هذا بدوره أن يخفف من عبء العمل الواقع على كاهل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأن يتيح لها التركيز على أبرز الحالات وعلى مقاضاة من يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن ارتكاب جرائم تقع ضمن الولاية القضائية للمحكمة. وقد تعرضتم لهذه المسألة في بيانكم.

وفي هذا الصدد، أود أن أسأل كيف يمكن بخلاف ذلك أن تشجع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة المحاكم المحلية على إكمال العمل الذي بدأته المحكمة. وأود أن أبرز أهمية هذه الاعتبارات من حيث النظر في وضع استراتيجية انسحاب للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا في المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): كنا نعتزم،كما أشرت من قبل، أن ندير حواراً تفاعلياً، ولكن بالنظر إلى التعليقات والأسئلة، فسأطلب الآن إلى القاضي جوردا والقاضية بيلاي والنائبة العامة ديل بونتي على التوالي بالرد على الأسئلة التي أثيرت وإبداء أية تعليقات قد يعن لهم إيضاحها.

وأعطي الكلمة أولاً للقاضي جوردا.

القاضي جوردا (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر الممثلين الذين أرى أنهم يقدمون، كما فعلوا في العام الماضي ولعدة سنوات خلت، إسهاماً طيباً والذين يحاولون دائماً أن يكونوا على مقربة وثيقة من التطورات التي تطرأ على أعمالنا لكي يعينونا بآرائهم ومقترحاتهم. وبما أن الوقت متأخر، فلن أطيل لكي أتيح بعض الوقت للقاضية بيلاي وللنائبة العامة للرد بمزيد من التحديد على بعض الأسئلة. ولدي تعليق أو تعليقان عامان وبعض تعليقات أكثر تفصيلاً بشأن بعض المسائل.

وأستميحكم عذراً إن لم أجب على كل من وجه سؤالاً. إذ يبدو لي أن ثمة اتفاقاً عاماً أو شبه عام على نقاط معينة منبثقة عن كلمتي القاضية بيلاي والنائبة العامة ومساهماتهما. ويبدو لي أن جميع الممثلين، أو على الأقل من تكلم منهم، وأشير بصفة خاصة إلى ما قاله ممثلا الصين والاتحاد الروسي، كانوا على اتفاق على أن المحكمة المخصصة ليست محكمة نهائية أو دائمة، وأن العدالة المتأخرة في حد ذاتها ليست جيدة. وكما قيل كثيراً لدى إنشاء المحكمة وفي تقرير الأمين العام لسنة ١٩٩٣، وكما ذكر المجلس من جديد بوضوح في القرار ١٣٢٩ (٢٠٠٠)، فإن من كانوا على مستوى رفيع من المسؤولية، والذين خططوا لسياسات التطهير العرقي، هم الذين ينبغي للمحكمتين أن تبدآ بمحاكمتهم، حيث من الواضح أنه لا يسعهما تقديم آلاف الأشخاص المسؤولين ذوي الأيدي الملطخة بالدماء للمحاكمة.

وقد ذكر المجلس أيضاً وأقر أن الولايات القضائية المحلية ربما يمكن لها الآن أن تضطلع بمسؤولية عن تنفيذ العدالة الدولية. وأرى أن ذلك سيكون جيداً، ولا سيما حين يمكن أن نرى شكل المحكمة الجنائية الدولية تتضح معالمه.

وقد قال المجلس أيضاً، ترديداً لملاحظاتنا نحن، إن لجان الحقيقة والمصالحة لها دور تضطلع به في عملية المصالحة الوطنية.

ومن ثم، فلأن هذا الاتفاق فيما يبدو عام، وربما أتجاوز حدود سلطتي، فلعل ذلك يكون الوسيلة لتنظيم هذا الاتفاق ولمعاونتنا بأكثر طريقة عملية ممكنة. وربما ينبغي لي أن أعتذر مرة أخرى عن تجاوز صلاحياتي، فقد اقترحت في بياني - كما اقترح المجلس في العام الماضي، إنشاء فريق عامل من قبل المجلس، وهو المجلس الذي أوجدنا، يمكنه أن يعنى بكل هذه المسائل المتعلقة بإصلاح نظام القضاة المؤقتين. لماذا؟ لأنه بالنسبة لهذا البند بالتحديد - أرى أنه اقتراح بالغ الأهمية - نظرا للدور المخول للقضاء المحلي وعلى الأخص إنشاء قضاء خاص. وأرى أن المجلس ونحن أنفسنا يتعين علينا أن نعرف ما هو على وجه الدقة الوضع المتعلق بإعادة تشكيل نظام قضائي محلي، وعلى الأخص، في البوسنة والهرسك. وعلينا ألا ننسى أن السفير كلاين والسفير بيتريتستش موجودان هناك وبإمكانهما تعريفنا بحقيقة الوضع فيما يتعلق بإعادة تشكيل نظام قانوني في هذا البلد.

وآمل أن أكون قد استجبت للشواغل التي أعرب عنها وخاصة شواغل ممثل تونس. وبطبيعة الحال، فهناك معلومات محددة ودقيقة بشأن إنشاء النظم القضائية، والتي يمكن أن ينشأ خارج نطاقها نظام قضائي يتخذ شكلا يمكن تحديده. وأنا أتفق في ذلك مع رأي السيدة ديل بونتي. وبعد

أن انتهيت من الكلام على الأساليب، أستطيع أن أجيب الآن على بعض الاسئلة.

أولا، بالنسب لبرنامج التوعية، لقد أسعدني وأثلج صدري أن أرى أن كثيرا من أعضاء المجلس، وخاصة ممثل النرويج، مهتمون بهذا البرنامج. فالحق أن توعية سكان دول يوغوسلافيا السابقة بعمل المحكمة له أهمية قصوى. ولقد وجدت بعض التناقض في اقتراحات ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وفي اقتراحات البوسنة والهرسك المتعلقة بنفس الموضوع. ووجدت أن اقتراحات ممثل البوسنة تستجيب على وجه التحديد لاقتراحات وأسئلة ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

نعم، فعلا فإن برنامج التوعية برنامج كامل تماما يعمل من خلال وسائط الإعلام وخاصة من خلال برامج التلفاز العادية لتعريف سكان البوسنة والهرسك بعمل المحكمة. وبينما لم يحدث ذلك بالنسبة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإنني أرد بأن ذلك يرجع ببساطة إلى أن التعاون مع بلغراد لم يكن موجودا تقريبا حتى الآن. ولكنني ما زلت بطبيعة الحال أجد أن تساؤلات ممثل ذلك البلد الذي انضم حديثا إلى المجتمع الدولي مشجعة.

أما بالنسبة للقلق الذي أعرب عنه ممثل سنغافورة، ففي اعتقادي أننا ينبغي أن نتذكر في كل مرة نتكلم فيها عن إنشاء عملية للعدالة الدولية ألا نقول ''أننا سنفعل مثلما فعلنا ليوغوسلافيا'' أو ''أننا سنفعل مثلما فعلنا لرواندا'' بل على العكس، ينبغي لنا أن نقول ''يجب علينا أن نتردد قبل أن نتورط في إنشاء محكمة جديدة''. ينبغي أن نفكر في ذلك، ونتجنب التعبيرات الفجة، وخاصة الآن لدى مناقشة إنشاء محكمة جنائية دولية.

وختاما، أود أن أقول كلمات قليلة بشأن لجان الحقيقة والمصالحة. فهي جزء من الصورة الشاملة. في البداية كانت لجنة الحقيقة والمصالحة فكرة غير واضحة تماما. بل ربما أقول، إن المحكمة نفسها، كانت تنظر إلى ظهور هذه اللجان على أنه شكل من أشكال المنافسة. ولكنني أقول للمجلس إنه لا توجد منافسة فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية. وأنا شخصيا ذهبت إلى سراييفو في العام الماضي للتشجيع على إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة. ولا بد أن أوضح أن هناك مشروع قانون يعد حاليا، والواقع أنه قد صيغ منذ أشهر عدة. وقد أتيحت لنا الفرصة للتعليق عليه، ونحن نقول ببساطة ''نعم للجنة الحقيقة والمصالحة''، وخاصة في البوسنة، وهي البلد الذي حققت فيه هذه اللجنة أقصى قدر من التقدم، شريطة ألا يتم المساس بصلاحيات المحكمة وألا تكون خطة للعفو.

وأعود ثانية إلى برنامج التوعية، لتكملة اقتراحي. لا بد لي من القول إن ما يعوق برامج وسائط الإعلام الجماهيرية حاليا هو أننا لم ندرجها في الميزانية الدائمة، وعليه فقد أصبحنا معتمدين على المساهمات الطوعية المقدمة من البلدان.

وأود أن أشكر جميع من أيدونا صباح اليوم فيما يتعلق بالمحكمة التي أتشرف برئاستها.

القاضية بيلاي (تكلمت بالانكليزية): أشكر الممثلين على تعليقاتهم. وسأحاول الرد على بعض أسئلتهم. من الواضح أن أحد الشواغل العديدة التي تبعث على قلقهم هو: هل سنتمكن من استخدام القضاة المؤقتين وهل سنتمكن من الانتهاء من ولايتنا بحلول عام ٢٠٠٧؟

لقد أعددت خطة سأتركها لكم، يا سيدتي الرئيسة، وللسيد ممثل النرويج الذي طرح هذا السؤال بالتحديد. وتبين الخطة أنه إذا توافر لدينا على سبيل المثال قضاة مؤقتون في نيسان/أبريل، يمكننا أن نبدأ على الفور بالنظر في خمس قضايا جديدة. وبعبارة أخرى، لدينا الآن ٢٦ شخصا

ينتظرون المحاكمة. وبإمكاننا أن نحاكم من ١٤ إلى ١٧ شخصا من هذا العدد في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه من العام القادم. وهي إمكانية معقولة. وباستخدام القضاة المؤقتين، ربما يكون بوسعنا أن ننتهي من محاكمة المحتجزين حاليا بحلول عام ٢٠٠٤. ولقد ذكرت سنة ٢٠٠٧ للحالات المقبلة على أساس تقديرات المدعي العام.

إلا أنني أشارك في الشواغل التي طرحها الأعضاء إزاء العدد الكبير وعدم اليقين بخصوص من سيعتقل وهل ستجري الـ ١٣٦ محاكمة أم ٤٥ محاكمة فردية. ومع وضع هذه المحاذير في الحسبان، تنبأت نبوءة إيجابية وهي أننا سنكون في وضع جيد يسمح لنا أن ننتهي من كل المحاكمات الحالية للمحتجزين بحلول عام ٢٠٠٤ والسماح بفترة ثلاث سنوات للمحاكمات الجديدة.

والشاغل الآخر الذي أعرب عنه يتعلق بأثر تدابير الإصلاح المتخذة حتى الآن. وقد اتجه قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى جانب قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا بحذر نحو تدابير عديدة تستهدف التعجيل بالمحاكمات، ولكن كما قال ممثل أيرلندا، إن علينا دعما لذلك الاتجاه، أن نتوخى الدقة الشديدة في عدم تعريض عدالة المحاكمات للخطر. وسأعطي مثالا إيجابيا على ذلك وهو تدخل القضاة فيما يتعلق بتقليل عدد الشهود. لماذا نحتاج إلى استدعاء ١٠٠ شاهد؟ ولماذا لا نستدعى ٥٠ شاهدا؟ وهذا الشكل من أشكال التدخل دليل إيجابي على التأثير على إجراءات المحكمة.

وهناك جانب سلبي، أو جانب مربك، وهو أننا بحاجة إلى مزيد من التدابير الفعالة لإدارة المحكمة لمواجهة مشكلة الترجمة. وفي حالة وسائط الإعلام اليومية، على سبيل المثال، فإننا نتكلم عن ٦٠٠ من النشرات المسموعة المرئية في كينيا – رواندا يجب أن تترجم إلى الفرنسية والانكليزية. وقبل ساعة من مغادرتي بالطائرة، نشأت مشكلة جديدة وهي أن الأطراف اكتشفت أن لديها ١٠٠ شريط في كينيا – رواندا لنشرات إذاعية من إذاعة موهابورا، والآن ليس لدينا مترجمون بإمكانهم الترجمة من لغة كينيا – رواندا مباشرة إلى الانكليزية وعليهم أن يترجموا من كينيا – رواندا إلى الفرنسية ثم إلى الانكليزية. وهي مشكلة عملية ينبغي معالجتها من وجهة نظر إدارية. وإذا كنا نريد أن نستكمل ولايتنا كما يتوقع الممثلون منا فإننا نحتاج إذن لقدرة قضائية إضافية وإلى موارد لتشغيل هذه القدرة.

ونحن نضع في اعتبارنا، كما أشار ممثل المملكة المتحدة، أن الإصلاح عملية مستمرة، وأننا سنواصل معالجة هذه المشاكل. وفي الوقت الحالي مثلا، يتداول القضاة أفكارا عديدة تتعلق بالإخطارات القضائية.

وإذا أمكننا الوصول إلى مرحلة يسعنا أن ننظر فيها نظرة قضائية إلى عمليات القتل المنتظمة الواسعة النطاق، على سبيل المثال أو إلى جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت في جميع أنحاء رواندا فإن ذلك سيضيق نطاق القضايا. ونبذل الجهد في هذا الشأن الآن.

وأود ألا أخوض في مسألتي نقل مقر المحكمة إلى كيغالي وتعاون حكومة رواندا بعد الوفاء بولايتنا، نظرا للحدود التي تفرضها مهمتي ولأن هاتين المسألتين هما مسألتان سياسيتان.

ويكفي أن أقول إنه يجب النظر إلى المحاكمات العادلة على أنها عادلة، وهناك بعض القلق إزاء حالة الأمن في رواندا. وقد أعرب عن ذلك محامي الدفاع.

وأشار ممثل النرويج إلى برنامجي الإعلام والاتصال اللذين وضعا موضع التنفيذ، وسأل عن المتوقع بالنسبة للمزيد من تطويرهما. في الوقت الحالي، المكتب الإعلامي

الذي أنشأته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يعمل في كيغالي وحدها. وعلينا أن نوسع نطاق هذا البرنامج لكي يصل إلى المناطق الريفية في جميع أنحاء رواندا. ونواصل العمل في هذا الشأن، ويمكن أن نضطلع بما هو أكثر من ذلك إذا حصلنا على أموال من برنامج الاتصال يصل مستواها إلى ما تحصل عليه عن طريق المنح المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومع ذلك، فمن الدلائل المشجعة أن حكومة هولندا التزمت بمساعدتنا على إنشاء وصلة فيديو بين المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا، وبين المحكمة الدولية لرواندا ومكتب المدعي العام في كيغالي، فضلا عن هذا المركز الإعلامي. ومن شأن ذلك أن يمكّن المحكمة من توسيع نطاق شبكة معلوماتها على مدى أكبر.

وختاماً أود أن أقول إن قضاة المحكمة الدولية لروانـدا والسيد دينغ، أمين السجل الجديـد، ملـتزمون ببـذل جـهد حازم جدا لضمان استخدام الإصلاح المخصص على أوفى نطاق.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية):أعطـي الكلمـة الآن للسيدة ديل بونتي، كبيرة المدعين العامين.

السيدة ديل بونتي (تكلمت بالفرنسية): سأتوخى الإيجاز الشديد. وأود كذلك أن أعرب عن شكري على التعليقات التي أدلي بها ووجهت إليّ. ويجدر بي أن أقول إنني أتشاطر بعض المشاعر وتساورني بعض الشكوك إزاء البعض الآخر، ولكن هذا الوقت ليس الوقت المناسب لمناقشتها.

وأود أن أقول بعض الكلام عن حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. إن ١٣٦ تحقيقا يعني ١٣٦ من المشتبه فيهم ويجـري التحقيـق معهم. وقد أثيرت بعض الشكوك حول مـا إذا كـانوا مـن مرتكبي الجرائـم الرئيسـيين. وسأعطيكم المعلومات التي حصلنا عليها من حكومة رواندا، لقد أدخلت علـى قائمتهـــا في الفئـة الأولى مدبـري الإبـادة الجماعيـة لـ ٨٩٩ ٢ شخصا من مخططين ومنظمين ومشرفين. وهـذا يعـني أنـه، وفقـا لحكومـة روانـدا نفسـها، هنـاك أكـثر مـن ٨٠٠ ٢ شـخص في فئـة كبـار المسـؤولين، بينمـا يوجـد في قائمتنا الخاصة بنا ١٣٦ شخصا.

وبطبيعة الحال، فإن بعضهم قد توفي، ولن نتمكن من الحصول على الدليل اللازم في الحالات الأخرى، كما اختفى آخرون، وبالتالي، سيكون لدينا حتى عدد أقل من الاتهامات - قد يكون حوالي ١٠٠.

وفيمـا يتعلـق بإحالـة القضايـا إلى المحـاكم الوطنيـة، فهناك - كما ذكرت - مشكلة في رواندا. فرواندا لا تزال لديها أحكام الإعدام، وبالتالي يستحيل إحالة هذه القضايا إلى هناك، حتى دون أن نعتبر أن رواندا لديها ٨٩٩ ٢ من الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية، الذين لا بد من محاكمتهم، ولا يمكن إجراء ذلك من خلال نظام غاتشاتشا. وبطبيعـة الحـال، حـتى إن أمكـن نقـل المعلومـات المتعلقـة بالدعاوى إلى رواندا، فإن معظم المتهمين ليسوا في رواندا، بل في الخارج. وبالتالي تظهر مشكلة تسليمهم إلى رواندا.

وفيما يتعلق بنقل المحكمة إلى كيغالي، يجري بعـث هـذه الرسـالة إلا أنـه لم يجـر التقـدم بطلـب ذلـك إلى الآن. إلا أنه يمكننا أن نبدأ بعقد جلسات استماع هناك تيسيرا لإمكان الوصول إلى أدلة، بحيث يمكن الاستماع في كيغالي إلى الشهود الذين لا يستطيعون السفر إلى أروشا. وكـانت هناك مشاكل بالنسبة لترتيب قاعة ولكن جرى حلها. ومن المؤكد أن هذا هو الاتجاه الصحيح. وسيكون من الإيجـابي جدا إن أمكن نقل المحكمة إلى كيغالي في السنوات الأخيرة من أنشطتها.

أما فيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتقسيم العمل بين المحكمة والمحاكم القضائية المحلية، فـهذا يشـترط بطبيعـة الحـال عـددا مـن المتطلبـات الأساسـية أو

الشروط التي يمكنني أن أقول إنها للأسف لم تتوفر بعد. فعلى سبيل المثال، أفكر في حماية الشهود واستقلال هذه المحاكم، سواء الدوائر العادية أو دوائر الاستئناف، وعملية إصلاح الجهاز القضائي الداخلي بصفة عامة. وأرى أن الأمر متروك للمجتمع الدولي لكي يشجع على تطوير نظام قضائي مستقل في يوغوسلافيا السابقة. وكما أرى، فهذا احتمال للمستقبل. ولكنه مستقبل قد يكون - بفضل دعمكم - المستقبل القريب.

وأود أن أذكّر بأن تحرياتنا لا تتعلق بمن قاموا بمجرد تنفيذ الأوامر. وقد قدمت قائمة بـ ١٠٨ من المشتبه فيهم. وقدرنا أن هناك في المتوسط أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص - وأكرر ٨ ٠٠٠ شخص - ممن ارتكبوا جرائم تدخل في نطاق اختصاصنا القضائي في يوغوسلافيا السابقة ونقصر نشاطنا على ١٠٨ أشخاص من الـ ٨ ٠٠٠ شخص المشتبه فيهم. وأعتقد بحق أن هذا يتبع الولاية المعطاة لنا بمقتضى القرار. والمشتبه فيهم الذين يجري التحري بشأنهم شكلوا صلات أساسية في ارتكاب هذه الجرائم، جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): إن المناقشة التي أجريناها هذا الصباح تشير بوضوح إلى الأهمية التي يعلقها أعضاء المجلس على أعمال وعمليات المحكمتين - المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة - وأود، باسم أعضاء المجلس، أن أشكر رئيسي المحكمتين والمدعين العامين فيهما على إسهامهم في أعمال المجلس ومداولاته بشأن هذا الموضوع الهام جدا.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.